3ème trimestre 2009

الرابطة

ERRABITA

Périodique de la LADDH

دورية رج د ح ا

DOSSIER

Liberté d'association et de réunion : une nécessité sociale

قضايا مغاربية

تعثر المسار الديمقراطي في البلدان المغاربية

الدولي

مجلس حقوق الإنسان
خطوة للأمام .. وخطوتان إلى الخلف

رج د ح ا
الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
LADDH
Ligue Algérienne pour la Défense des Droits de l'Homme

Le site de la LADDH est disponible à présent en langue Arabe sur

موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان متوفر حاليا باللغة العربية على

www.la-laddh.org

Le rapport de monitoring des medias de l'élection présidentielle d'avril 2009 en Algérie est aussi disponible en langues française et anglaise.

التقرير النهائي لنتائج برنامج رصد وسائل الإعلام في الانتخابات الرئاسية بالجمهورية الجزائرية للتاسع افريل 2009 متوفر باللغتين الفرنسية و الانجليزية

Toutes les publications de la LADDH sont disponibles au siège national sis au 05, Rue Pierre Viala (Frères Alleg). Didouche Mourad. Alger. Algerie

منشورات الرابطة متوفرة في مقرها الوطني في

05, شارع بيار فيالا (الإخوة علاق). ديدوش مراد. الجزائر

Vous pouvez adhérer à la LADDH en vous inscrivant sur le site internet ou en nous contactant au :

يمكنكم الانخراط في الرابطة عن طريق الموقع أو بالاتصال بالمكتب الوطني على

00 213 21 23 80 86 – contact@la-laddh.org

SOMMAIRE

Edito 4

DOSSIER

Liberté d'association et de réunion : Une nécessité sociale

حرية إنشاء الجمعيات و الاجتماع : ضرورة اجتماعية 5

حق تكوين الجمعيات، معيار لحالة الحريات الأساسية 7

Partis politiques sous système policier 8
De la non-vie des marionnettes

SYNDICATS AUTONOMES 10
Si jeunes et déjà devant de grands défis

إعلان الدار البيضاء 12
الصحافة المغاربية تحت الضغط المالي، و السياسي، والأمني

السلطة تخنق الصحافة و المجتمع المدني في الجزائر 13

Les jeunes et l'action politique 14

ECHO LADDH

رغم المنع، نستمر في الوجود... 17

Le recueil légal (la Kafala) 18

L'INTERNATIONAL

مجلس حقوق الإنسان 19
خطوة للأمام .. وخطوتان إلى الخلف

QUESTIONS MAGHRÉBINES

تعثر المسار الديمقراطي في البلدان المغاربية

21

LE NATIONAL

La révolte d'octobre 88 22
Les jeunes marchent contre la résignation

VÉRITÉ ET JUSTICE

De l'annulation des élections multipartites de 1992 à aujourd'hui
Morbide dramaturgie algérienne

26

قضية المفقودين، ويظل الكفاح مستمرا... 29

العدالة الانتقالية وميثاق السلم والمصالحة الوطنية 31

CRITIQUE JURIDIQUE

L'article 175 bis 1 de la Loi du 25 Février 2009, un texte à abroger 32
- De la Hijra à la Harga -

ETUDE

L'insécurité juridique : une menace réelle sur l'Etat de droit 34

PORTRAIT DU TRIMESTRE

38

عائلات المفقودين...
لكي نمنح لهم حق البكاء على ذويهم

Le baromètre

Les libertés d'association et de réunion connaissent depuis plus d'une décennie une régression continue et un étouffement paralysant. Durant ces années, combien d'associations ont vu leurs demandes d'agrément refusées ? Combien de partis politiques crées ont buté sur le mépris du pouvoir et l'arbitraire de l'administration? Combien sont les syndicats autonomes et les associations de défenses des droits de l'Homme qui voient leur liberté de réunion entravée sous motif de l'état d'urgence où sous l'effet de l'humeur ambiante ?

Ces entraves, de plus en plus répétées, pèsent lourdement sur la vie associative algérienne et vident la vie publique de toute sa vitalité ; une vitalité pourtant nécessaire à l'organisation d'une société et à la construction d'alternatives sous la base de la démocratie et la participation sociale.

Or, la Constitution algérienne et les principaux textes internationaux de protection des droits de l'Homme, garantissent et protègent la liberté d'association et de réunion. Ces textes la considèrent même comme une liberté indispensable à l'exercice des libertés d'expression, d'opinion et d'information. Ils la considèrent aussi comme un élément déterminant dans toute entreprise de réforme démocratique. Sans elle, point de démocratie ! A ce titre, elle constitue le baromètre de l'état des libertés fondamentales dans une société donnée.

BOUCHACHI Mostefa
President de la LADDH

البارومتر

تشهد حرية إنشاء الجمعيات وحرية التجمع منذ أكثر من عشرية كاملة، تقهقرا مستمرا واختناقا معيقا. خلال هذه السنوات، فكم من جمعية قوبل طلب اعتمادها بالرفض؟ وكم من حزب سياسي أنشئ ثم اصطدم باحتكار السلطة وتعسف الإدارة؟ وكم هو عدد النقابات المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان، التي ترى حريتها في التجمع تعاق بحجة حالة الطوارئ أو تحت تأثير المزاج السائدة؟

إن تكرار مثل هذه المعوقات، يرمي بكل ثقله على الحياة الجمعوية الجزائرية، كما تفرغ الحياة العامة من حيويتها. حيوية ضرورية لتنظيم المجتمع ولبناء بدائل على أساس الديمقراطية والمشاركة الاجتماعية.

مع أن الدستور الجزائري ومعظم النصوص الدولية لحماية حقوق الإنسان، تضمن وتحمي حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وترى في هذه النصوص حرية لا غنى عنها في ممارسة حريات التعبير، الرأي و الإعلام. كما تعتبرها أيضا عنصرا حاسما في كل عملية إصلاح ديمقراطي وبدونها لا إمكانية في وجود ديمقراطية. وهي بذلك تعد مقياسا لوضع الحريات الأساسية في أي مجتمع كان.

بوشاشي مصطفى
رئيس الرابطة

Le périodique interne de la LADDH parait tous les trois mois. Il est dédié aux droits de l'Homme en Algerie.
03éme Trimestre 2009. 05 Rue, Pierre Viala (Frères Alleg). Didouche Mourad. Alger. Algérie.
Tél./Fax: 00213 21 23 80 86
e-mail : contact@la-laddh.org
Site internet : www.la-laddh.org

Directeur de publication : BOUCHACHI Mostefa. **Equipe ERRABITA:** Chargé de programme KHELIL Abdelmoumene, Assistant de programme KELLOU Amir.
Vous pouvez nous faire part de vos commentaires sur : **errabita@la-laddh.org**
Diffusion et Distribution : LADDH. **Conception graphique et mise en page :** Marked Art et Deco, M. A. A
e-mail : marked.aetd@yahoo.fr

La reproduction d'ERRABITA et des textes est autorisée sous condition de préciser la source.

حرية إنشاء الجمعيات و الاجتماع :
ضرورة اجتماعية

Liberté d'association et de réunion : Une nécessité sociale

Bien que garanties par la constitution et les principaux instruments des droits de l'Homme, la liberté d'association et de réunion est otage des pratiques administratives et policières sans fondements juridiques.

لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.»
و لم يكتف المشرع الدولي في حصر هذا الحق في الشريعة الدولية لحماية حقوق الإنسان فقط، بل عمد أن تتبنى المعاهدات الموضوعاتية و الخاصة بحماية فئة من فئات المجتمع البشري هذا الحق، و نجد هذا في مختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية، خاصة الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (رقم 87) ن لسنة 1948.

كما أن الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص في مادتها السابعة على حق المرأة في المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية. كذلك هو الحال بالنسبة للاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم(المادة26)، وأيضا من خلال المادة العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل التي تقول: «تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي».
هذا الحق مضمون أيضا بالنسبة لأقارب و عائلات المفقودين، حيث تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة 24 الفقرة 7 أن **"كل دولة طرف تضمن الحق في تكوين منظمات و جمعيات التي تهدف إلى كشف ظروف الاختفاء القسري و مصير المختطفين، و أيضا مساعدة ضحايا هذه الاختطافات، والمشاركة الحرة في مثل هذه المنظمات و الجمعيات"** للأفراد ذوي الإعاقة في الاتفاقية الدولية للمعوقين لمحاربة التمييز ضد ذوي الاعاقة.

وعلى الصعيد الإفريقي والعربي، فهناك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في مادته العاشرة، وإعلان عمان لسنة 1999 حول المبادئ والمعايير المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات في البلدان العربية، المصادق عليه في ختام لقاء جمع حقوقيين ورجال قانون، حيث تم التأكيد على أهمية حرية تكوين الجمعيات من أجل «تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ورفع اهتمام المواطن بالشؤون العامة» إعلان عمان.
أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية للدفاع وحماية حقوق الإنسان فهي تعتمد على مرجعية غير ملزمة للدول ولكنها أساسية بالنسبة لها، ويتعلق الأمر بالإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعروف تحت اسم (الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان). صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1998.
ومن خلال هذه النصوص الدولية، يمكن استخلاص المعايير المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، الأحزاب والنقابات وهي:
-للمواطنين حق إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، دون قيود تحول دون ممارسة هذا الحق بما في ذلك الترخيص المسبق أو الإذن، وإذا كان هناك إشكال في هذا الخصوص، ينبغي البت فيه عن طريق القضاء وليس عن طريق السلطة الإدارية.
-اكتساب الشخصية القانونية بمجرد إعلام الإدارة المختصة بالأمر وتقديم الأوراق والمستندات المطلوبة والتي ينبغي أن تقتصر على النظام الذي يحكم عمل هذه الجمعيات.
-حق الجمعيات بتنظيم أمورها الداخلية بذاتها مع مراعاة ما تتطلبه الديمقراطية والشفافية وعدم الإخلال بالنظام العام، وحقها بتعديل قانونها الأساسي دون تدخل السلطات.
-الحق بإنشاء الاتحادات النقابية والاتحادات العامة، وإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية أو الانضمام إليها.
-حرية الانضمام إلى التنظيم شرط التقيد بنظامه، وحرية الانسحاب منه،
-حل التنظيم بإرادة أعضائه ووفق ما نص عليه نظامه، أو بقرار من القضاء في حالات يجب أن يحددها القانون حصرا، ويستمر التنظيم بنشاطه إلى أن يصدر حكم نهائي من القضاء بحله. ولا يجوز إعطاء حق الحل للسلطة الإدارية.
-حق النقابات في المفاوضة الجماعية، إبرام عقود العمل المشتركة، وحق الإضراب بعد استنفاد طرق التفاوض.
بالنظر للقيود الصارمة والعراقيل التي تواجه منظمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات، واستحالة إنشاء الأحزاب السياسية التي تخرج عن دائرة السلطة بالجزائر، يصبح من الضروري مساءلة السلطات العمومية على مدى احترامها لهذه المعايير الدولية وذلك بالرغم من أننا نجد بعضها مكفولا في الدستور الجزائري خاصة من خلال المواد 32 و 33 المتعلقة بضمان الحريات الأساسية للمواطن وضرورة الدفاع عنها بصفة فردية آو في إطار جماعي منظم، أو من خلال المادة 43 المتعلقة بالحق بإنشاء الجمعيات. **حيث غياب إمكانية التنظيم والتشارك السلمي والتعبير الحر عن انشغالات المجموعة الوطنية، يصبح عائقا في احترام وإنقاذ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد المجتمع الجزائري.**

يمكنكم المطالعة على تقرير الشبكة الأوربية-متوسطية لحقوق الإنسان
حرية تكوين الجمعيات في المنطقة الأورو-متوسطية في عام 2008
على الموقع :
http://ar.euromedrights.org

حق تكوين الجمعيات، معيار لحالة الحريات الأساسية

خليل عبد المؤمن
ناشط حقوقي

أصبحت اليوم الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بصفتها كيانات مستقلة ومنفصلة عن السلطات العمومية والدولة، مؤسسات أساسية في المجتمعات الديمقراطية، حيث تلعب الدور المحوري في توسيع مجال مشاركة الفرد في الحياة العامة والمساهمة في المسار التنموي لبلده. كما تشكل هذه الجمعيات الإطار المنظم الذي يلتقي فيه الأشخاص بمحض إرادتهم وبوعي منهم، من أجل التعبير عن انشغال مشترك يستلزم توحيد الجهود والعمل على تلبية المصلحة المشتركة وذلك بالتفاعل مع الدولة صاحبة السيادة ومحتكرة السلطة.

إن مثل هذا التفاعل الذي يأخذ أشكالا مختلفة ومتعددة، قد تصل في بعض الحالات إلى صدام ومجابهة وتحدي (الإضرابات النقابية التي تسقط الحكومات)، يضعف من سلطة الحاكم ويحرك الأمور في اتجاه لا يرغب فيه من يستمد سلطته من الأمر الواقع ومن السكون. ففي الدول التي لم يتم فيها بعد وضع نظام ديمقراطي يتحكم في معايير الحكم الراشد يضمن حق المشاركة في الحياة العامة لجميع أفراد المجتمع.

يأخذ هذا التفاعل صورة الصراع من اجل الوجود والبقاء بالنسبة للجمعيات المستقلة، لان السلطات العمومية تسعى بطريقة تلقائية (إن صح التعبير) إلى تحييد الجمعيات والتحكم فيها بما يخدم مصالحها،

سواء كان ذلك عن طريق سن تشريعات تحد من حرية إنشاء الجمعيات أو عن طريق إرساء ممارسات إدارية تعرقل عمل ونشاط الجمعيات كما تحبط مساعي كل من يرغب في إنشاء جمعيات جديدة. والحال كذلك بالنسبة للجزائر.

الحاجة إلى الحرية، ضرورة اجتماعية !

إذن أمام الدور المحوري الذي تلعبه الجمعية في المجتمعات الحديثة، دورا يجعلها عرضة إلى شتى أشكال المضايقات والعقبات في ظل أنظمة تقاوم التحول الديمقراطي، سعت المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان منذ نشأتها في 1948 إلى ضمان وحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات، وإعطاء هذا الحق مكانة عالية في سلم قيم و مبادئ حقوق الإنسان.

المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات:

إن الحق في حرية تكوين الجمعيات مكفول ومحمي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تحدد المادة 20(1) أن «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات و الجمعيات السلمية»، وتضيف المادة 23(4) أن «لكل شخص الحق في تأسيس مع آخرين نقابات وأن ينخرط في نقابات للدفاع عن مصالحه»

ثم أن المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية فتقر في مادتها 22(1) أن «لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه» . نفس الشيء بالنسبة للمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في مادتها الثامنة، الفقرة الأولى، حيث تنص « تلتزم الدول الأطراف في هذه المعاهدة بضمان حق كل شخص في أن يشكل نقابات مع آخرين، وأن ينتسب إلى النقابة التي يختارها، قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية و الاجتماعية وحمايتها. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو

Partis politiques sous système policier - De la non-vie des marionnettes

Par Saâd Ziane
Journaliste

A un jeune journaliste impétueux qui défendait le « vrai socialisme », celui « de la dictature du prolétariat », l'ancien « responsable de l'orientation et de l'information » sous le parti unique a répondu avec enthousiasme : « Nous sommes d'accord pour la dictature du prolétariat, mais sous l'égide du Parti ! ».

L'anecdote – certains affirment qu'elle est véridique – était, dans les années 70 du siècle dernier, déjà significative de la manière dont le pouvoir conçoit la politique. Même l'auteur présumé de ces propos, Mohamed Cherif Messaadia a découvert, après son éviction en octobre 1988, que le « Parti unique » n'était pas le pouvoir. Et qu'il avait beau avoir sous « son égide » une flopée « d'organisations de masse », le parti unique était lui-même sous « l'égide » absolue du pouvoir.

On s'occupe de tout.
Vous êtes entre de bonnes mains !!!

Le FLN a connu un intermède d'autonomie sous la direction d'Abdelhamid Mehri qui a œuvré à restituer le parti à ses militants. L'intermède a pris fin en janvier 1996, à l'Hôtel Saint Georges où des acteurs, officiellement non membres du FLN, ont organisé, à partir de certaines suites, le fameux « complot scientifique » qui a remis le parti dans la «maison de l'obéissance ».
Avec sa légendaire économie de discours, Abdelhamid Mehri a parlé « d'intrusion musclée du pouvoir » dans les affaires du FLN : « Le traitement a consisté en une ordonnance grasse de la part de certains services de l'Etat qui croyaient, et sans doute le croient-ils encore, que les missions qui leur ont été confiées leur donnent le droit de gérer d'une manière ou d'une autre le fonctionnement des organisations sociales, partis et associations, de promouvoir certains de leurs dirigeants, de sélectionner leur candidats aux assemblées élues, de rectifier leurs lignes politique en cas de nécessité dans le sens qui sied à l'ordre établi (...) Cette forme de complot scientifique est en fait un composé organique du système de pouvoir et un instrument de gestion de la démocratie de façade».

Complots « scientifiques », redressements…

L'indépendance dont a fait preuve le parti sous la direction de Mehri était intolérable pour les tenants du système, c'était le « mauvais exemple » dont la répétition risquait de ruiner la construction de la fiction partisane du système. C'est ce qui explique que le « complot scientifique » a été mené de manière publique, sous le regard effarés des journalistes venus couvrir la réunion du comité central du FLN à l'hôtel Saint Georges. Le système reprenait non seulement le FLN qui était devenu un des principaux acteurs de l'opposition politique, mais il envoyait

un message public sans équivoque à tous les partis politique : toute tentative d'échapper à notre égide se soldera par un « redressement » et nous avons les moyens de mettre en œuvre des « complots scientifiques ».

En décembre 2006, dans un article pointu, publié dans le Quotidien d'Oran qui lui a valu des réponses haineuses de certains responsables du MDS, Sadek Hadjeres, est revenu sur les raisons de « l'autodissolution » du PAGS en 1992 et de son contexte pour montrer qu'elle obéissait à une logique du pouvoir destinée à discréditer les partis politiques. Et à donner de la consistance au mot d'ordre « Les partis doivent partir » qui sera développé par la suite par le FAM (Front de l'Algérie moderne, groupuscule ultra-éradicateur à qui l'on doit la thèse de l'existence de « deux peuples » en Algérie).

De la non-vie des marionnettes

Le constat de Sadek Hadjeres, militant au long cours qui a dirigé le PCA-PAGS mérite d'être cité car il reste d'une singulière actualité. « Le scénario, rôdé à l'encontre du PAGS entre 1990 et 1992, est devenu un mode d'emploi classique du régime dans ses rapports avec la « classe politique «. Qualifié par euphémisme de « redressement «, il a été poursuivi au cours des années suivantes dans le but de diviser, briser ou « aligner « d'autres formations qui risquaient de faire de l'ombre aux plans concoctés par les clans dominants du pouvoir ou des groupes d'intérêt internationaux. Au-delà des péripéties, le fond du problème me paraît résider dans la façon dont sont interprétés et conçus le rôle et la raison d'être des appareils (ceux de l'Etat et ceux des partis). Leur rôle est-il de quadriller la société, lui dicter ce qu'elle doit faire, ou bien servir ses aspirations, ses intérêts, son besoin d'information et de transparence, en faisant non pas œuvre de commandement mais d'éducation tout en s'éduquant et enrichissant leur expérience auprès d'elle ». ■

Doivent-ils mettre la société à leur service ou bien eux mêmes doivent-ils être mis et se mettre au service de la société ?

Ne réfléchissez pas, on pense… pour vous

Un « siècle plus tard » - l'Algérie a connu une révolte des jeunes en octobre 1988, des élections pluralistes interrompues par l'armée au nom de la défense de la république, plus d'une décennie de violences massives où les droits humains ont été massivement piétinés – le pouvoir continue à «comploter scientifiquement » et à « redresser » des partis. Récemment, des journalistes algériens ont osé franchir une « ligne rouge » en évoquant le fait qu'il n'y a qu'un « seul rédacteur en chef » pour les journaux eu qu'il se « trouve à Ben Aknoun » (El Watan du 7 septembre 2009). La situation est encore plus serrée pour les partis. Un parti politique a le droit d'être « islamiste », « laïc », « nationaliste », « réformiste » ou « conservateur », la seule chose qu'il doit admettre pour pouvoir « exister », c'est « l'égide ». Il doit donc renoncer à son indépendance et à son autonomie. Le système est même disposé à offrir des « militants clés en main » à des personnalités nationales qui seraient tentées de lancer un parti…

Ce qui est demandé aux dirigeants de ses partis – pour être reconnus comme membres de la « classe politique – est de jouer la partition destinée à donner l'apparence du pluralisme. On « pense » pour eux… L'abdication des structures partisanes est désormais totale. Elles sont dans des logiques d'allégeances monarchiques depuis l'avènement de Bouteflika. La réussite du régime atteint désormais la « perfection ». Hormis un FFS, qui essaie de maintenir dans un contexte particulièrement hostile un peu de vie, le système partisan est en état de coma. Les partis politiques sont une réalité moderne destinée à favoriser la structuration de la société et à exprimer, à travers les idées et les programmes, les intérêts contradictoires qui la traversent. Le système algérien, avec une obsession policière du contrôle, a « désactivé » ces partis qui n'ont plus aucune signification sociale.

Le régime orchestre la régression car il interdit les formes d'organisation moderne qui n'ont de sens que si elles sont autonomes. Les zaouïas, les religieux et les hommes d'argent, tous sous « égide » prennent déjà les devants…

SYNDICATS AUTONOMES
Si jeunes et déjà devant de grands défis

Par Med Salem SADALI
Secrétaire Général du SATEF (Syndicat Autonome des Travailleurs de l'Education et de la Formation)

La révolte populaire d'octobre 1988 qui a eu pour élément déclencheur une situation socio-économique détériorée (pénurie de produits de première nécessité) a provoqué des fissures au sein du régime qui régnait avec une main de fer, que la société, avide de liberté, s'est empressée d'exploiter pour secréter de multiples formes d'association (partis politiques, syndicats, associations de diverses vocations). Cependant, les forces du mal tapis au sein du régime n'ont jamais lâché prise, elles se sont attelées avec les procédés les plus machiavéliques à créer les conditions et les évènements devant mener vers la fermeture de la parenthèse démocratique. Le prétexte islamiste aidant, la violence légitimant toutes les restrictions, le système va, petit à petit déposséder la société de toutes les organisations autonomes qu'elle a enfanté et du socle de valeurs dont elle s'est dotée pour aboutir, aujourd'hui à une société totalement déstructurée, livrée à la domination et perméable à toute sorte de fléaux, à l'image d'un corps humain ayant perdu tous ses globules blancs et que le moindre rhume risque de mettre à genou.

De la représentation sociale au tutorat

« Dans les pays démocratiques, la société a ses représentants dans le Pouvoir, chez nous, c'est le Pouvoir qui a ses représentants dans la société » disait un homme politique actif de la période 89 à 92 pour qualifier la nature des rapports Pouvoir-société dans notre pays.

En effet, le rôle de représentation et d'encadrement par le haut de la société est dévolu à une noria d' « organisations de masse » dont les animateurs, sans aucun encrage social, sont érigés en tuteurs des différentes franges de la société. Disposant des moyens de l'Etat, ceux – ci doivent veiller au maillage de la société et la propagation du discours officiel, particulièrement en périodes électorales où ces associations satellisées sont chargée de créer l'illusion d'un soutien massif aux options du régime. En parallèle, les associations émanant de la société sont marginalisées, étouffées et torpillées à tel point que sur les centaines d'associations qui ont vu le jour entre 89 et 91 ; celles qui continuent à résister se comptent sur les doigts d'une seule main.

Les syndicats autonomes entre la domestication ou la marginalisation

D'aucuns s'accordent aujourd'hui à dire que le dernier rempart de résistance au système omnipotent en place est constitué des syndicats autonomes qui, donnant voix à la détresse sociale des travailleurs, arrivent à mobiliser de grands pans du secteur public ces dernières années. Mais, jusqu'à quand cette résistance tiendra – t – elle face aux multiples assauts du pouvoir qui n'admet de place que pour son UGTA, et qui ne laisse de choix aux autres syndicats que de rentrer dans le rang ou de se retrouver dans une situation de quasi – clandestinité ?!

Tant qu'ils se contentaient d'agir dans leurs secteurs respectifs (période 89 – 94), les syndicats autonomes ont été plus ou moins tolérés. C'est vers 1994, lorsqu'ils ont voulu s'unir pour faire face aux restrictions sociales du plan d'ajustement structurel du FMI qu'ils ont été mis dans le collimateur. En 1995, le Ministère du Travail refuse d'enregistrer la Coordination nationale des syndicats autonomes (CNSA) composée essentiellement du CNES, du SNAPAP et du SATEF, mais c'est surtout depuis le

Représentants de l'intersyndicale de l'éducation (2006)

début des années 2000, après la deuxième tentative de fédération à travers la Confédération algérienne des syndicats autonomes (CASA), qu'un plan de domestication, sinon de destruction a été mis en branle contre les syndicats les plus actifs. Ainsi, le SNAPAP, le SATEF, et le CNES et par la suite d'autres syndicats vont faire l'objet - selon la même procédure ! - d'une entreprise de « clonage » consistant à monter de toutes pièces, des directions parallèles aux directions légitimes afin de parasiter l'action de ces dernières et de créer la confusion au niveau des travailleurs. En 2003, les grèves menées dans le secondaire par le CLA et le CNAPEST vont redonner un souffle nouveau au syndicalisme autonome, mais le corporatisme et le « clonage syndical » vont brouiller la visibilité dans le champ syndical et rendre la convergence syndicale difficile à élargir. Aujourd'hui, trois tendances meublent le champ syndical : l'UGTA qui fait office de prolongement syndical du pouvoir, un ensemble de syndicats « autonomes dans la cour du Pouvoir » et les syndicats autonomes historiques regroupés essentiellement au sein de l'Intersyndicale Autonome de la Fonction Publique (IAFP), lesquels, contre vents et marrées continuent à lutter pour sauvegarder leur autonomie et rester en phase avec les aspirations des travailleurs.

La multiplication des mouvements sociaux depuis quelques années est le signe révélateur de la dégradation des conditions économiques et sociales de la population.

Où va l'Algérie ?

Le Pouvoir d'achat est très faible, le chômage est endémique, la pénurie de logements est criante, l'immense majorité des Algériens voit ses conditions d'existence se dégrader sans espoir ou perspective d'amélioration. Devant le refus de toute médiation sociale (dont les syndicats autonomes devraient être des canaux privilégiés car porteur des vrais préoccupations) et la sourde oreille des décideurs devant les méthodes pacifiques de revendication, la rue, avec son lot de débordements, voire de violences, devient le seul espace d'expression du malaise qui gagne toutes les couches de la société algérienne. Les émeutes qui éclatent aux quatre coins du pays sont annonciatrices d'un tsunami social dévastateur. L'Algérie saura – elle en faire l'économie ? ■

Syndicalisme sans instruments d'action syndicale !

Alors que l'Algérie est signataire des conventions N°87 et N° 98 de l'OIT (Organisation Internationale du Travail) relatives à la liberté syndicale et au droit d'organisation et de négociation, la législation syndicale nationale et la pratique montrent tout le fossé existant entre les déclarations d'intention du Gouvernement et ses méthodes répressives, Qu'on en juge :

- Le droit d'association est dénié aux travailleurs : refus d'enregistrement de nouveaux syndicats et des confédérations, ingérences dans les affaires internes des syndicats, répression des syndicats revendicatifs.
- Le droit de réunion (même interne, à l'exemple des congrès) est soumis à autorisation, systématiquement non accordée aux syndicats refusant les injonctions
- Le droit de grève est annihilé par une Justice aux ordres, devenue depuis quelques années une machine à casser les grèves.
- L'interminable Etat d'urgence rend « illégal » tout rassemblement de revendication.
- Le droit à la négociation est dénié aux syndicats autonomes malgré leur représentativité maintes fois avérée : Dans la tripartite, lieu de négociation des grandes décisions concernant le Monde du Travail, le travailleurs ne sont représentés que par l'UGTA dont la majorité ne sont pas membres (!).

Répression d'un rassemblement syndical pacifique

إعلان الدار البيضاء

الصحافة المغاربية تحت الضغط المالي، و السياسي، والأمني

تعبر المنظمات المغاربية الحقوقية و المهنية، ومجموعة من الصحفيين و الأكاديميين عن قلقها للوضع الذي تعيشه الصحافة في المنطقة المغاربية. فعلى هامش ندوة نظمها المرصد المغربي للحريات العامة والمرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع بتونس اليوم 25 سبتمبر 2009 بالدار البيضاء حول موضوع (دور السلاح المالي في خنق حرية الصحافة بالمنطقة المغاربية) ،حضرتها شخصيات ومنظمات مغاربية ودولية مدافعة عن حرية التعبير والصحافة.

تداول المجتمعون في الأوضاع التي تهدد حرية الصحافة بالمنطقة مع التركيز على أحدث الأساليب القمعية المتبعة من طرف الأنظمة وأعداء حرية التعبير في تكميم المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها.

وتوقف المشاركون عند آلية العقاب المالية المستخدمة في الترهيب، كما تمت إثارة قضية إدخال الفساد المالي التي تلجأ إليها الأنظمة للتحكم في المشهد الإعلامي، عبر الاستغلال الجائر لعائدات الإشهار، وشراء ذمم الصحفيين بشكل منهجي استغلالا لوضعيتهم المالية و الاجتماعية الهشة، إضافة إلى الضغوط الأمنية والسياسية المتكررة.

و قد جدّد المشاركون خلال هذا اللقاء تمسكهم المبدئي بقيم ومبادئ حرية التعبير الواردة في القوانين المحلية والمواثيق الدولية الكفيلة بضمان حرية الصحافة بوصفها أساس ممارسة باقي الحريات وأعلنوا:

تنديدهم بالمحاكمات التعسفية التي تتعرض لها بعض الصحف في أكثر من قطر مغاربي، ولعل آخر هذه المحاكمات ما تعرضت له العديد من الصحف المغربية،حيث تم الحكم عليها بغرامات مجحفة ، لا يمكن فهم هدفها إلا بتحقيق غاية دفع هذه العناوين للإفلاس المالي و لخنقهاومحاصرتها تحريريا ومهنيا.

أما عن الحالة التونسية، فقد سجل المجتمعون استمرار تهديد الصحفيين المنتقدين للحكومة، كان آخرها الحكم بالسجن النافذ على الصحفي الفاهم بوكدوس، بالإضافة إلى تسخير المال العام لشن حملات التشهير التي تمس بشرف وكرامة الصحفين و المدافعين عن حقوق الإنسان و الحركة.

الانقلابية التي قادها البوليس السياسي على المكتب الشرعي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أفضت إلى تنصيب قيادة موازية للقيادة الشرعية، وموالية للحزب الحاكم.

و في موريتانيا، توقف المجتمعون عند غياب الإطار القانوني الذي ينظم حرية الصحافة الإلكترونية ؛ كما ألحوا على إعادة تنظيم الحقل الإعلامي للتخلص من ظاهرة «البشميركا»، و يتعلق الأمر بالصحف التي تحصل على ريوع الإشهار دون ضمان استمرارية صدور الصحف، و لذلك يعتقد المشاركون في ندوة الدار البيضاء على الإسراع بوضع ميكانيزمات تنظم و تضبط الدعم الحكومي للصحافة المستقلة.

أما فيما يتعلق بوضع الجزائر، شدد المشاركون على استمرار حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ 9 فبراير 1992 والتي تعطي للسلطة التنفيذية و الأجهزة الأمنية سلطات واسعة تهدد ممارسة حرية الصحافة، بالإضافة إلى الترسانة التشريعية التي تجرم جنح الصحافة، مع استمرار جهاز القضاء في إطلاقه لمسلسل الأحكام بالسجن النافذ وغير النافذ ضد الصحفيين و مراسلي الصحف، مع استمرار السلطة في خرق قوانين الجمهورية برفضها منح تراخيص إصدار عناوين جديدة للكثير من الصحفيين المستقلين، بمقابل فتحها المجال لإصدار عناوين لأرباب المال الذين لهم علاقة بشبكات المصالح التي تدور في فلك السلطة.

الصحافة في خدمة من؟

وفيما يخص ليبيا، سجلت الندوة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع و احتكار سلطة الفرد الكلية لقطاع الإعلام، ومحاولة القيادة الليبية تصدير قمع الصحفيين خارج ليبيا، مع التأكيد على أن غياب دستور يشكل أهم العقبات الأساسية في طريق فرض إصلاحات تفضي لإرساء قواعد الصحافة المستقلة في ليبيا. ■

الدار البيضاء في 25سبتمبر 2009

إ. ر

السلـــطة تخنق الصـحافة و المجتمع المدني في الجزائر

الاستاذ بوشاشي يحضر أشغال الندوة.الدار البيضاء. المغرب

ر.إزرفان
صحافي

الرابطة تشارك في ندوة الدار البيضاء حول الصحافة و ضغط المال:

رافع الأستاذ مصطفى بوشاشي رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عن ضرورة تحرير الصحافة الجزائرية و المجتمع المدني من كل القيود التي تعترض ممارسة الحريات في الجزائر، وذلك في ندوة نظمها المرصد المغربي للحريات العامة والمرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع بتونس يوم 25 سبتمبر 2009 بالدار البيضاء حول موضوع (دور السلاح المالي في خنق حرية الصحافة بالمنطقة المغاربية).

الأستاذ مصطفى بوشاشي الذي ترأس جانبا من الأشغال، سرد مختلف أشكال الضغوط التي يعاني منها الصحفيون في ممارسة مهامهم، و هي ضغوط سياسية، وأمنية و مالية و قضائية.

مرافعة الأستاذ مصطفى بوشاشي، وتدخلات محمد بن تشيكو مدير جريدة «لوماتان» المحظورة، وشوقي عماري صحفي بجريدة «الوطن»، سمحت للحضور بمعرفة واقع الصحافة في جزائر اليوم.

و قد شدد المشاركون في الإعلان النهائي للندوة على استمرار حالة الطوارئ المفروضة* في الجزائر منذ 9 فبراير 1992 والتي تعطي للسلطة التنفيذية و الأجهزة الأمنية سلطات واسعة تهدد ممارسة حرية الصحافة، بالإضافة إلى الترسانة التشريعية التي تجرم جنح الصحافة، مع استمرار جهاز القضاء في إطلاقه لمسلسل الأحكام بالسجن النافذ وغير النافذ ضد الصحفيين و مراسلي الصحف، مع استمرار السلطة في خرق قوانين الجمهورية برفضها منح تراخيص إصدار عناوين جديدة للكثير من الصحفيين المستقلين، بمقابل فتحها المجال لإصدار عناوين لأرباب المال الذين لهم علاقة بشبكات المصالح التي تدور في فلك السلطة.

ولمزيد من التفاصيل طالعوا نص إعلان الدار البيضاء حول وضعية الصحافة في المنطقة المغاربية. ■

*انظر إلى مجلة الرابطة العدد 02

LES JEUNES ET L'ACTION POLITIQUE

Emeutes, harraga et cybercitoyenneté

Par Mustapha Benfodil
Journaliste et Ecrivain

En évoquant l'émergence ou la construction d'une société civile en Algérie, il est un élément important dont il faudrait tenir compte, en l'occurrence l'implication des jeunes. Quel regard portent nos « teneegers » sur la société ? Sur leur pays ? Sur l'Etat, sur l'autorité, sur la famille, sur le nouveau week-end, sur la place de la religion, sur le terrorisme, sur la violence politique, sur l'avenir ? Et, pour en rester avec le sujet qui nous occupe : quel est leur niveau de disponibilité ? Leur disponibilité à occuper les espaces, à s'engager dans l'action politique et citoyenne, à briguer des responsabilités dans les structures existantes, qu'elles soient institutionnelles, partisanes ou associatives ?

Nazim, Louisa et Yanis sont étudiants. Ils ont entre 22 et 24 ans. Nazim, étudiant en médecine, se présente comme « le plus jeune manifestant d'Octobre ». Il garde effectivement un souvenir vivace de ces violences fondatrices, et pour cause. « J'avais quatre ans. Dans le feu des pillages, je suis sorti et je suis revenu à la maison avec une boîte de conserve, une boite de tomate. Ma mère m'a flanqué une baffe. C'est le souvenir que je garde d'octobre » raconte-t-il avec un sourire espiègle. Fort de la « mémoire au vinaigre » d'octobre, Nazim croit fermement au mot « résistance ». Il milite d'ailleurs au sein d'une association très cotée auprès des jeunes : l'association Le Souk que Nazim présente avec un zeste d'humour comme le « fournisseur officiel d'optimisme ». On peut d'ailleurs mesurer l'optimisme à tout épreuve de notre ami et son dynamisme étonnant quand on sait que Nazim était au nombre des victimes des attentats du 11 décembre 2007, précisément celui qui avait ciblé les bureaux des Nations Unies à Alger. Visiblement, ce traumatisme dont il nous parle avec un incroyable détachement n'a fait que décupler son énergie et sa générosité communicative.

Photo B.Souhil. El Watan

Le Souk, le RAJ et les autres

Créée en 1995, l'association Le Souk n'a obtenu son agrément qu'en 2003. C'est une association très active dans le champ socioculturel. Elle fait un travail remarquable envers les enfants malades, le tout, sans la moindre subvention. Aujourd'hui, les jeunes conçoivent des alternatives difficiles dans un circuit militant verrouillé. Nazim n'en démord pas pour autant, faisant l'apologie de l'action citoyenne qui est pour lui la véritable continuité du message d'Octobre, fût-ce avec des actions discrètes et moins spectaculaires. Yanis, cinquième année hydraulique à « Polytech », se montre plus radical : « La seule issue, c'est une insurrection populaire » dit-il en insistant sur les tracasseries bureaucratiques qu'il rencontre en voulant monter une petite « assoc' » de fac avec ses camarades. « Un jour ou l'autre, toutes ces émeutes spontanées vont s'unir derrière un soulèvement organisé » prédit-il. Nazim tempère les ardeurs révolutionnaires de son acolyte : « Pour moi, tant que l'Algérien ne vote pas et ne lit pas la presse, tant qu'il ne connaît même pas le nom de son wali ou de son maire, il n'y aura pas de changement notable. L'Algérien est devenu un touriste national. Il ne connaît ni sa politique, si son économie, ni sa société, ni sa culture. »

Comme beaucoup de jeunes, Louisa projette d'émigrer. « Mais pour d'autres raisons » précise-t-elle. Etudiante en cinquième année génie chimique dans la prestigieuse Ecole nationale polytechnique d'El Harrach, elle veut partir pour faire un master mais aussi pour se reposer d'une société lourdement machiste. « Mon plus grand rêve, c'est de faire du vélo. C'est de pouvoir m'asseoir tranquillement dans un jardin ou prendre un café à une terrasse sans me faire embêter » confie-t-elle. Pour elle, être femme libre en Algérie est un sport d'endurance. « Je ne veux pas être mineure jusqu'à l'âge de 30 ans. Je ne veux pas d'une vie

ennuyeuse, mariée avec des gosses » poursuit-elle, rejetant la perspective d'une « desperate housewife » à l'algérienne. Cela n'est visiblement pas suffisant pour l'amener à pousser la gueulante au sein de quelque association « féministe ». « Allez voir le succès de la formule Campus-France au CCF. C'est une usine à pomper les cerveaux » dit Nazim. Yanis témoigne : « Moi, je connais des diplômés de Polytech qui sont en France, en Allemagne, au Canada. Ils essaiment dans le monde entier. Ils n'ont pas fini leur cinquième année qu'ils préparent déjà leurs inscriptions. »

C'est un fait : nos jeunes cadres se bousculent au portillon de « l'immigration choisie » quand leurs congénères moins nantis de diplômes font la queue devant les plages à risque pour un statut de harraga.

Les jeunes au pouvoir

L'association Rassemblement Actions Jeunesse (RAJ) jouit elle aussi d'une bonne audience en milieu « jeunes ». Elle est sur le terrain depuis 1993 et sa ligne trop indépendante lui vaut de n'être toujours pas subventionnée. Hakim Addad, son bouillant secrétaire général, dresse un portrait peu reluisant de la jeunesse algérienne : « La jeunesse est présente essentiellement à travers les Unes des journaux qui parlent sans cesse de la détresse des jeunes algériens en termes de harragas, kamikazes, drogue, suicide. Mais malheureusement, hormis les manchettes des journaux, elle n'a pas la place qui lui est due dans la représentation nationale, et encore moins dans les institutions. D'où la persistance de ce malaise qui continue à se faire entendre à ce jour» analyse-t-il. Pour lui, les jeunes doivent prendre le pouvoir et ne pas se contenter de l'émeute spontanée comme canal exclusif d'expression. Il montre l'exemple en prenant part aux dernières élections locales dans la liste d'ouverture du FFS au terme desquelles il a arraché un siège à l'APW d'Alger. « Il fallait intégrer ces institutions et faire en sorte qu'il y ait des jeunes issus du mouvement associatif, partisan ou autre, pour injecter du sang neuf dans ces structures » dit-il, avant d'entonner : « Il faut prendre le pouvoir tout simplement ! ». « La politique n'est pas la « boulitique » qui rime avec la « boulimique » qui consiste à manger, à grossir, et à faire manger son arch et sa smala. Le pouvoir ce n'est pas ça. Le militantisme est un acte citoyen. S'il doit passer à certains moments par des positions de pouvoir, il faut y aller. C'est à travers le pouvoir que nous pouvons avoir les moyens de changer les choses. Il ne faut pas jouer à l'éternel opposant. »

La révolution par le « clavardage »

Si, pour des raisons diverses (« dégoûtage », manque de formation politique, verrouillage zerhounesque et autres), les jeunes boudent l'action politique traditionnelle, cela ne veut pas dire qu'ils ont déserté le champ de bataille, loin s'en faut. Il faut constater d'emblée que leur terrain de prédilection après l'émeute, les mosquées et les stades, c'est Internet. C'est sur le Net aujourd'hui que tous les matchs se jouent, et que la société civile est la plus présente. Oui, le vrai média aujourd'hui, c'est celui-là. C'est Facebook, Youtube, Myspace, Skype et autre Dailymotion.

Tout une Algérie parallèle, une Algérie virtuelle, est en train de tisser patiemment sa toile dans le dos du pouvoir. C'est la démocratie alternative des « Algéronautes ».

La blogosphère algérienne est devenue en un temps record l'une des plus actives du Maghreb voire du monde arabe. Les jeunes ont tout suite compris l'extraordinaire potentiel subversif du champ virtuel. De vrais réseaux se créent tous les jours, des communautés d'idées, des tribus, sous le nez et la barbe des gardes-chiourmes du système. « Sur Internet, il y a l'avantage de l'anonymat, alors les gens osent, se lâchent » fait observer Louisa. Nazim enchaîne: « Sur Skype, sorte de chat vocal, de grands débats politiques sont organisés, réunissant jusqu'à 45 personnes, avec un modérateur et tout. On se croirait sur une radio. Du jamais vu !» Mohamed Ali Allalou, ancienne icône de la Chaîne 3, se réjouit dans un entretien qu'il nous a accordé, de cette revanche sur le « cadenassage » de l'ENTV (l'Entreprise nationale de travestissement de la vérité, comme la désigne malicieusement un jeune) et autres médias très lourds:

« L'ouverture audiovisuelle n'a attendu personne. Elle se fait sur le Net et n'a pas eu besoin de décret, ni de courage politique. C'est une véritable révolution qui se fait sur la toile. Il y a des radios algériennes qui émettent H24, des télés perso, des blogs citoyens…Fais un tour sur Youtube chez les DZyoutubeurs, ou sur la communauté des Algériens sur Daylimotion, Myspace, sur Skype, Yahoo, Wat-TV. Il y a des débats, des documentaires, du reportage. Sais-tu que le chef d'escale d'Air Algérie à Londres a été demis de ses fonctions grâce au reportage d'un internaute diffusé sur Youtube ? Le meilleur reportage sur les émeutes des jeunes à Oran est sur Youtube. Les futurs reporters, cadreurs, réalisateurs, journalistes, monteurs, sont tous sur le Net. Il y a aussi le mobile qui est devenu un vrai media, où on s'échange des chansons interdites, des sketchs, des parodies, où on parle d'humour, d'amour, de sexe et de politique. Trop tard, c'est déjà parti ! ». ■

www.hrw.org

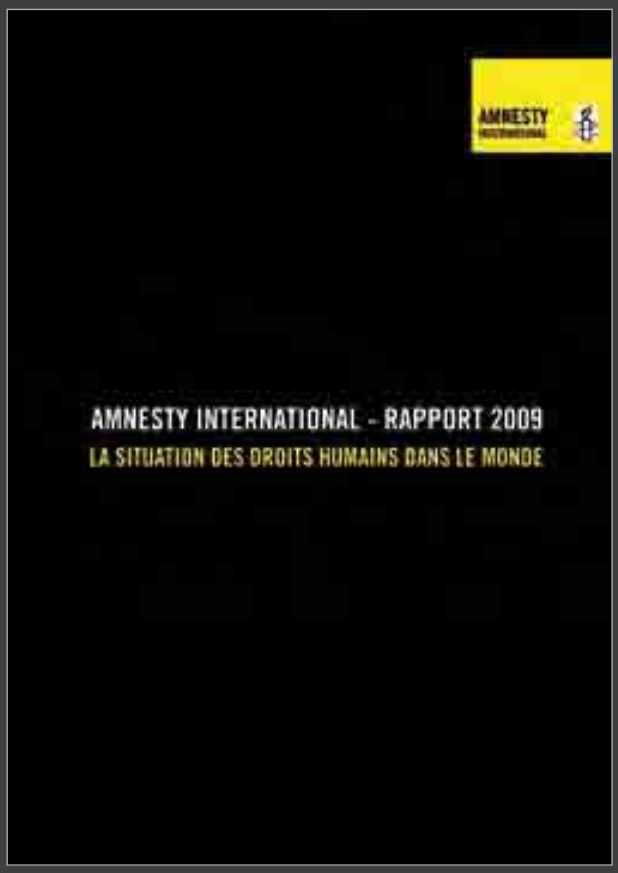

www.amnesty.org

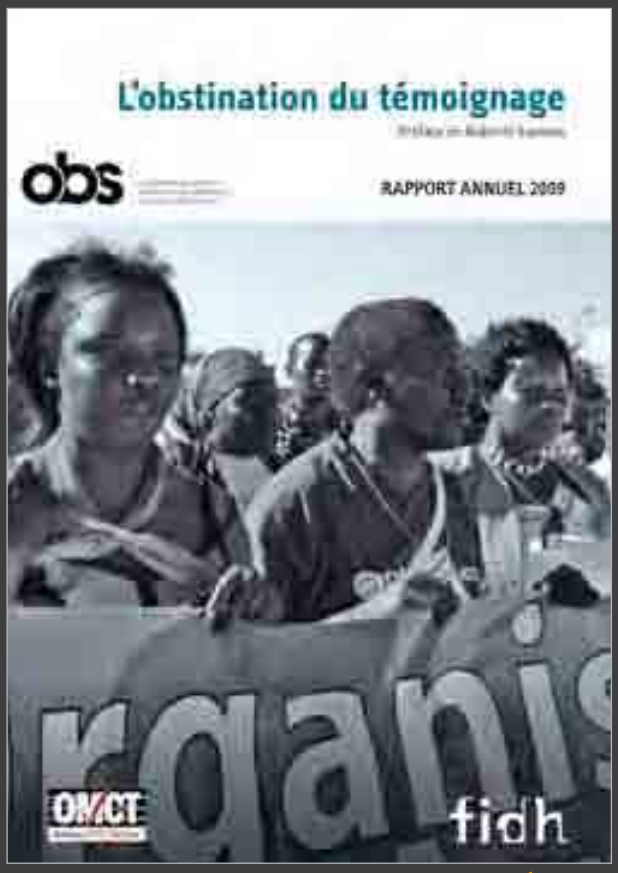

www.omct.org

www.fidh.org

رغم المنع، نستمر في الوجود...

تنصيب المكتب الولائي للرابطة لولاية بجاية:

أعضاء مكتب بجاية

أشرف رئيس الرابطة السيد مصطفى بوشاشي في العاشر أوت من السنة الجارية 2009 رفقة بعض أعضاء اللجنة المديرة، على أشغال الجمعية العامة لمناضلي الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لولاية بجاية (270 كلم شرق العاصمة الجزائر) وكذلك تنصيب المكتب الولائي للرابطة. وقد تم اختيار أعضاء المكتب الولائي السبعة من طرف ثلاثة و ثمانين مناضلا و مناضلة، حضروا إلى قاعة الاجتماعات لفندق الروايال المتواجد بقلب مدينة بجاية.

كما عين هؤلاء الأعضاء السيد كريم ناتوري الأستاذ بجامعة بجاية رئيسا للفرع.

وقد انطلق الفرع الجديد في النشاط الميداني وذلك بتنصيب عدة لجان متخصصة مثل لجنة المدافعين المتكونة من مجموعة من المحامين الشباب، اللجنة الطبية المتكونة من أطباء في مختلف التخصصات، لجنة العقلاء واللجنة جامعية. كذلك قام المكتب بإعداد تقرير حول الأحداث والاضطرابات التي عرفتها بعض بلديات الولاية، حيث قام المواطنون بالاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية المزرية و الإهمال الذي يعيشونه.

الرابطة تحضر لمؤتمرها الثالث:

المؤتمر الثاني: بومرداس 2005

قرر المجلس الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في اجتماعه الدوري المنعقد في 15 أوت 2009 عقد المؤتمر الثالث للرابطة خلال شهر ديسمبر من هذه السنة بالجزائر العاصمة، حيث تم تنصيب اللجنة الوطنية التقنية للتحضير للمؤتمر الثالث رسميا. مع العلم أن القانون الأساسي للرابطة ينص على أن المؤتمر ينعقد كل أربع سنوات، وكان المؤتمر الأخير قد انعقد بمدينة بومرداس في سبتمبر 2005.

ومن الأكيد أن يكون هذا الموعد بمثابة الحدث الذي يعمل من خلاله كل عضو من أعضاء الرابطة، في مختلف ولايات ومناطق الوطن، كل حسب قدراته، ليجعل من منظمته قطبا من الأقطاب الفعالة في المجتمع المدني الجزائري. كما سيمثل هذا الموعد التنظيمي فرصة لتتجاوز الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الأزمة التي كادت أن تعصف بها قبل سنتين، وذلك بتمكينها من آليات وميكانيزمات الإدارة الراشدة الفعالة واعتمادها على الطاقات الشبابية المتحمسة.

الرابطة تبادر بإنشاء التحالف الجزائري من اجل إلغاء عقوبة الإعدام

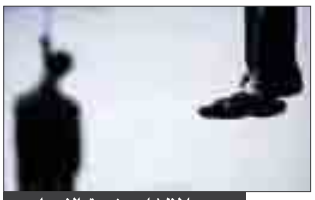
معا لإلغاء عقوبة الإعدام

بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام الموافق للعاشر من أكتوبر 2009، نظمت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ندوة وطنية حول الموضوع شارك فيها أعضاء من المجتمع المدني، شخصيات وطنية و ممثلين عن الأحزاب السياسية، و اضطرت الرابطة بعقد هذا اللقاء بمقرها بعدما رفضت السلطة منح الترخيص لعقد الندوة في قاعة عمومية، الشيء الذي ندد الحضور هذا الحظر الذي يعد الثاني خلال هذه السنة و الذي يعبر على رفض السلطات لكل مبادرة تنبع من المجتمع المدني، تهدف إلى معالجة القضايا التي تهم كل المجتمع الجزائري.

و سعت الرابطة من خلال هذا اللقاء إلى إرساء نقاش وطني جاد و بناء حول قضية عقوبة الإعدام، كما تدارست مع الحضور جميع الاعتبارات التي تدفع بالحركة الحقوقية بشكل عام، والرابطة بشكل خاص إلى تبني مطلب إلغاء عقوبة الإعدام.

وقد خلص اللقاء بإصدار إعلان ينص: « إن المجتمعون يثمنون موقف الجزائر في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2007 و الداعي بتجميد تنفيذ عقوبة الإعدام و يطالبون السلطات العمومية المختصة بان تعمل على إعادة النظر في قانون العقوبات و هذا بإلغاء عقوبة الإعدام و استبدالها بعقوبات أكثر إنسانية و تحث كل فعاليات المجتمع الجزائري من أحزاب و جمعيات و مفكرين و صحفيين، كل في مجاله، بالعمل من اجل إلغاء عقوبة الإعدام. و للوصول إلى هذا الهدف، يعلن الحاضرون إنشاء التحالف الجزائري لمناهضة لعقوبة الإعدام.»

Le recueil légal (la Kafala)

Abada Kheloufi Amel
Avocat

« Enfants illégitimes ». Cette horrible formule renvoie aux enfants nés hors mariage, de parents connus (très souvent la mère) ou inconnus, mais abandonnés. Ces enfants, démunis de documents administratifs et légaux sur leur filiation, ne méritent pas cette appellation injurieuse. Et s'il faut à tout prix leur donner un qualificatif, celui d'enfants naturels parait plus approprié et plus respectueux de leur humanité.
En Algérie, l'Etat, par le biais du Haut Conseil islamique, a introduit par une Fatwa signée en août 1991, l'idée de permettre et d'autoriser la concordance de nom entre le Kafil (tuteur) et l'enfant makfoul. La disposition devait permettre à l'enfant recueilli d'obtenir en toute légalité le nom de la famille Kafila (adoptive).

Un enfant naturel et abandonné est-il plus difficile qu'un enfant « légitime » ?

Commençons tout d'abord par définir et expliciter la Kafala ou le recueil légal. Au sens de la loi algérienne, la Kafala est l'engagement de prendre en charge l'entretien, l'éducation et la protection d'un enfant mineur au même titre que le ferait un père pour son propre enfant. A cet effet, un acte légal est établi et accordé par devant le juge.
La famille qui postule à une Kafala est soumise à enquête pour déterminer si les conditions requises, qui sont surtout d'ordre moral et matériel, sont réunies. Cette famille peut, si l'enfant est de descendance inconnue, lui donner son nom patronymique nonobstant le bénéfice de la filiation et les attributs qui y découlent en matière d'héritage. L''attributaire du droit de recueil légal peut toutefois léguer ou faire don dans la limite du tiers de ses biens en faveur de l'enfant recueilli. Au delà du tiers, la disposition testamentaire est nulle et de non effet sauf consentement des héritiers.
Les effets de la Kafala notamment en matière de garde, de protection et d'éducation, courent jusqu'à la majorité pour ce qui est du garçon. Dans le cas d'une fille, ils cessent avec son mariage ou jusqu'à ce qu'elle puisse subvenir elle-même à ses besoins sociaux et matériels.

Chaque enfant a droit à une famille

Dans le cas ou l'enfant recueilli est handicapé, l'obligation d'entretien est poursuivie. La personne qui assure la Kafala bénéficie des indemnités et allocations sociales allouées, et reste civilement responsable des actes de l'enfant pris en charge.

Les préjugés de l'adoption :

Malgré l'évolution des mentalités et l'ouverture des esprits, il demeure courant que des personnes restent persuadé qu'un enfant « illégitime » ou abandonné est automatiquement enclin a être un « enfant à problèmes » ou qu'il serait difficile à gérer. Ces idées reçues font fi de l'acquis de la psychologie. L'enfant est, d'une certaine manière, une page blanche et son éducation constituera l'encre qui la remplira. Rien ne différencie un enfant recueilli des autres enfants s'il bénéficie d'une éducation qui favorise l'épanouissement de sa personnalité et lui permet de développer ses dons et ses aptitudes mentales et physiques. Une bonne éducation qui inculque l'enfant le respect des parents et de son prochain et des libertés des personnes qui l'entourent. Une éducation qui prépare l'enfant à assumer les responsabilités de la vie dans un esprit de compréhension, de paix, de tolérance et d'égalité.
En d'autres termes, une bonne éducation à l'enfant en fera un adulte équilibré, heureux et épanoui.

La vérité de la Kafala, dire ou ne pas dire ?

L'enfant makfoul a le droit de connaître la vérité sur son adoption. Mentir a l'enfant ou lui cacher la vérité sur sa situation filiale pourrait nuire à la relation de confiance entre les parents et l'enfant. Il est donc essentiel d'informer l'enfant makfoul sur son adoption dés qu'il aura atteint l'âge de comprendre. Les vérités dites en douceur sont mieux comprises, mieux assumées et acceptées.
Pouvoir donner du bonheur à un enfant défavorisé, lui offrir une famille, un toit, une bonne éducation, c'est lui donner un avenir. C'est là, la plus belle réalisation dans la vie d'une personne, une satisfaction immense. Pour ce faire, il ne suffit pas de grande chose, il faut juste avoir du cœur……!!!!!. ■

الأمم المتحدة تدعم حرية التعبير ولكنها تضحي بالعدالة في غزة وتوجه ضربة قاصمة لبعثة حقوق الإنسان![1]

مجلس حقوق الإنسان
خطوة للأمام .. وخطوتان إلى الخلف

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الثانية عشرة، مشروع قرار مشترك مقترح من مصر والولايات المتحدة. وقد جاء هذا الإنجاز الايجابي ملطخاً بفشل المجلس الذريع في ضمان المساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء اجتياح إسرائيل لغزة في ديسمبر الماضي، إلى جانب اعتماد مشروع قرار بشأن ما يسمى «القيم التقليدية» الذي يقوض المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويفرض القرار الذي اقترحته روسيا ودعمته الحكومات القمعية في جميع أنحاء العالم، وعلى رأسها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، مفهوم «القيم التقليدية» على المعجم الدولي لحقوق الإنسان. و «القيم التقليدية» هو مفهوم لا يستند إلى أي أساس في النصوص الدولية لحقوق الإنسان، بل في واقع الأمر، يستخدم في كثير من الأحيان لتبرير القمع والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

وقال معتز الفجيري، المدير التنفيذي لمركز القاهرة[2]، أن «اعتماد هذا القرار خطير للغاية.» فهو يشكل هجوماً آخر على عالمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من جانب آليات الأمم المتحدة نفسها التي من المفترض أن تدعم وتعزز هذه المعايير». وأضاف أن «هذا المفهوم يستخدم في المنطقة العربية، لتبرير معاملة المرأة كمواطن من الدرجة الثانية وختان الإناث والزواج المبكر وجرائم الشرف وجرائم الثأر، وغيرها من الممارسات التي تتناقض بوضوح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فهل يعني هذا القرار الآن أن مثل تلك الممارسات مقبولة بموجب القانون الدولي؟ »

لقد كان صادما أيضا، عجز المجلس عن دعم تقريره الخاص ببعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة أثناء اجتياح غزة، المعروف بتقرير «غولدستون»، والذي أوصى مجلس الأمن بتولي هذه المسألة، وطالب بتحقيقات موثوق بها من إسرائيل وحركة حماس في جرائم الحرب، التي ارتكبها الطرفان وإحالة القضية على المحكمة الجنائية الدولية، إذا لم تجر أية تحقيقات جادة في غضون ستة أشهر.

استجابة لضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة وتهديدات من جانب إسرائيل والجهات الرئيسية الأخرى الراعية، قررت فلسطين ومصر سحب مشروع قرار، كان يهدف إلى دعم كافة التوصيات الواردة في تقرير « غولدستون »، وتأجيل النظر فيه حتى مارس/ آذار 2010، فيما قد يفضي إلى قتل التقرير كلية. وقال جيريمي سميث، مدير مكتب مركز القاهرة في جنيف: «لقد تعاونت إسرائيل والولايات المتحدة مرة أخرى معاً لضمان الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب، التي ارتكبت في غزة على أيدي القوات الإسرائيلية». وأن « هذا الإفلات من العقاب لن يؤدي سوى إلى تقوية شوكة العناصر المتطرفة في كل من إسرائيل وفلسطين ويقوض عملية السلام. وما لم يقبل المجلس تقرير «غولدستون» بأكمله، فسوف يفقد مصداقيته ويبعث برسالة خاطئة، مفادها أن الدول التي ترتكب جرائم حرب هي فوق القانون».

مجلس حقوق الإنسان

وكان مركز القاهرة قد حذر في بيان له أمام المجلس، قبل اعتماد القرار بيومين من أن كل محاولة لإهدار هذا التقرير «سوف تساعد تلك الحكومات -بما فيها بعض الدول العربية- التي ترغب في تفكيك منظومة حقوق الإنسان الدولية، من مهاجمة أي جهود مستقبلية للمجلس لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، بما في ذلك مناطق مثل دارفور، وذلك عن طريق اتهام المجلس بالنفاق والكيل بمكيالين».

وفي تطور إيجابي، تعاونت مصر والولايات المتحدة معاً خلال دورة المجلس لوضع نص قرار بشأن حرية التعبير، يقر بالحاجة إلى مكافحة التمييز والتحريض على الكراهية والعنف، وتجنب مفاهيم غامضة مثل «ازدراء الأديان»، التي تستخدم كتبرير لانتهاك معايير حرية التعبير والتمييز ضد الأقليات، بما فيها الأقليات الدينية المسلمة.

قال معتز الفجيري: «إن اعتماد القرار الذي اقترحته مصر والولايات المتحدة حول حرية التعبير من قبل جميع الدول الأعضاء في المجلس، يمثل انفراجة كبيرة. كما أنه أقوى رسالة حتى الآن على أن مفهوم الازدراء لا مكان له في مجلس حقوق الإنسان، وينبغي أن يسقط من مداولاته».

وفي توضيح لتصويتها على القرار، ألمحت باكستان -نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي- إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد تتحرك نحو موقف أكثر انسجاما مع المعايير القانونية الدولية، وبعيداً عن مفهوم ازدراء الأديان.

بينما قال جيريمي سميث أنه: « على الرغم من كونه قراراً إيجابياً بشأن حرية التعبير، إلا أن فشل المجلس في توفير المساءلة بالنسبة لضحايا جرائم الحرب في غزة، وأيضا فرض قيود لا مبرر لها على الحقوق، تحت مسمى «قيم تقليدية» تسببت مرة أخرى في تراجع المجلس عن الالتزام الكامل بدعم وتعزيز حقوق الإنسان ». ■

[1]: بيان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان صادر في 5 أكتوبر 2009.

[2]: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام 1993، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما حصل المركز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2007.

الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991.
ولقد تبلور التراجع المذكور أكثر مع إنشاء ما يسمى بـ «التحالف الرئاسي» الذي لا ندري بين من و من قام وضد من. كما جاء ليختصر، عنوة، المشهد السياسي الوطني في تنظيمات ثلاثة انفردت بالأغلبية الساحقة من المقاعد الانتخابية. إن هذا التحالف ليبدو عصبية سياسية أكثر منه تعبيرا عن تعددية وهو أشبه ما يكون بمكان للمقايضة السياسة. كما يدل على ذلك التعديل الدستوري الذي وقع في خريف 2008 تزامنا مع اقتراب موعد انتهاء العهدة الرئاسية الثانية، فألغي البند المتعلق بتحديد هذه العهدة باثنتين في دستور 1996 ووقعت الانتخابات حتى وإن قاطعتها القوى السياسية الجديرة باتخاذها مقياسا لمدى مصداقية المسعى.

أما حالة تونس، فلا جدال في أن الحبيب بورقيبة، على رأس حزب الدستور الجديد، قد جاء بمشروع إصلاحي عام وكانت الأمور في تونس أسهل بكثير منها في الجزائر لأن هذا البلد لم يتعرض إلى نفس الاستعمار من حيث حدته ومدته ولم يحصل على استقلاله بصورة عنيفة ولم يعرف تمزقا في انتقاله من نظام الحماية إلى الدولة الوطنية، كما كانت تقوده نخبة مثقفة. لكن حتى وإن كانت تونس تذكر أفضال الحبيب بورقيبة إلا أن الراحل قد أفقده طول مدة رئاسته (التي تحولت، بفعل المستفيدين من الأوضاع، إلى رئاسة مدى الحياة) قوة المصلح فصار، كما هو الحال دائما، مجرد مسيّر لموازين القوى المتقلبة دائما. ربما المأساة في حياة بروقيبة أنه أصر على البقاء رئيسا إلى أن خُلع من دون أن يدرك أنه خُلع، وذلك من فرط شيخوخته !
أما الذي خلعه، فقد أقسم على أنه أتى بمشروع ديمقراطي يكفل المواطنة وحقوق الإنسان، مشروع ينسي مواطنيه بطش الماضي، مكرسا وعوده كلها في دستور. لكن ما أن استقرت له الأمور في السلطة حتى أخذ يتراجع عما وعد به من قبل ويعود إلى ممارسة سلفه، متجها نحو الرئاسة مدى الحياة. فقد غير دستورا وضعه بنفسه وأقسم فيه على تشريف العقد الذي التزم به أمام مواطنيه، فألغى البند المتعلق بعدد العهدات الرئاسية ولاشك أنه بصدد إلغاء البند المتعلق بالسن بعد الانتخابات الرئاسية المقرر هذه السنة.
وأما المغرب، فلا نرى، حسب المعطيات الراهنة، كيف يمكنه أن يتحول نظامه الملكي المخزني إلى نظام ملكي دستوري على غرار ما هو الحال في أوربا منذ مدة طويلة. فعلى الرغم من كل التطورات التي بدأت في المغرب منذ السنوات الأخيرة من عمر الملك الحسن الثاني واستمرت بعده على يد ولي عهده، وعلى الرغم أيضا من تلك الإجراءات التي تمت منذ اعتلاء العاهل الشاب العرش إلا أن الأمور الأساسية لا تزال تراوح مكانها، أي توزع الأدوار السياسية في الدولة، حيث تظل المؤسسة الملكية هي صاحبة الحل والعقد باعتبارها عروة موازين القوى. أما الحكومة فتأتي لتنفيذ الإرادة الملكية وليس برنامجا حزبيا معينا صوتت عليه أغلبية المواطنين. ومثلما يقع الحديث عن «الثوابت الوطنية » في الجزائر، يقع الحديث عن «المقدسات » في المغرب كحجة تستعمل كلما تعلق الأمر بتغيير أساسيات الممارسة السياسية السائدة وضمان ما تستدعيه التنمية السياسية. لقد بلغ الأمر بـ «المخزن» درجة منع أسبوعية من الصدور بسبب قيامها باستطلاع للرأي العام حول شخص الملك، علما أن هذا الاستطلاع كان فيه إشادة بالملك. الظاهر أن النظام الحاكم في المغرب، مثلما هو الحال في الجزائر، يريد أن تكون مشاركة المعارضة في العملية السياسية من أجل تزكيته لا منافسته بحكم مبدأ التداول على السلطة. هكذا، ما لبث الغرض من التعددية الحزبية في البلدين أن تغير بحيث لم تعد قوة اقتراح لبرامج سياسية بديلة بقدر ما صارت آلات انتخابية توفر فرصة لصعود الطامحين.

> علاوة على ذلك، أضحت العملية السياسية في المغرب، كما في الجزائر، مهدّدة بظاهرة الفساد حيث صارت الذمم فيهما تُشترى للظفر بالمقاعد الانتخابية والمناصب في مؤسسات الدولة. أكثر من ذلك، تسود حاليا في هذين البلدين مخاوف شديدة من احتمال تمكن بارونات المخدرات في المغرب وأصحاب الأكياس السوداء (الأموال المكتسبة بصورة غير شرعية) في الجزائر من الاستيلاء على دواليب الدولة ومن ثمة تحويلها إلى دواليب لخدمة الجريمة المنظمة.

أما موريتانيا، «بلد الألف شاعر»، فلم تقلع بعد عن عادة الانقلابات العسكرية منذ نشأة الدولة فيها حتى وإن كان ما يميز هذه الانقلابات خلوها من التقاتل. فعلى الرغم من تكرار الخطاب الديمقراطي فيها منذ مدة إلا أن قادتها السياسيين لم يستطيعوا إلى حد الآن العمل على حل مسألة الممارسة السياسية وفق روح العصر. من اللافت للانتباه أن موريتانيا شهدت انقلابين متتاليين في بضع سنوات (2005، 2008). غير أن الانقلاب الأول الذي قام به اعلي ولد محمد فال قد أطاح برئيس ظل في السلطة لأكثر من عشرين سنة ولعله كان عاقدا العزم على البقاء في هذه السلطة مدى الحياة. كما أفضى هذا الانقلاب إلى انتخابات وصفها أغلبية الملاحظين بالنزيهة. وقد استطاع مدبر الانقلاب أن يقنع الناس بصدق نيته عندما تعهد بتسليم الأمور إلى سلطات مدنية منتخبة في ظرف عامين وكذا بعدم ترشحه لهذه الانتخابات، تاركا الأمور تجري وفق الصيغ الديمقراطية المتعارف عليها. أما مدبر الانقلاب الثاني، السيد ولد عبد العزيز، فقد أطاح برئيس منتخب ديمقراطيا منذ عام ونيف فقط. كما أنه لم يفك قبضته إلا بفعل ضغوط خارجية أجبرته على إجراء انتخابات رئاسية أصر على الترشح فيها ليفوز بها كما كان متوقعا.فما بناه محمد فال لم يأت أكله، كما لم يعد بالفائدة عليه شخصيا بالنظر إلى تواضع النتيجة التي حصل عليها في الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، فإن الرئيس الحالي ستضطره الطريقة التي وصل بها إلى الحكم إلى التصرف دائما بذهنية الانقلابي. هكذا سيظل الموعد مع الديمقراطية بعيد المنال في موريتانيا.
أما حالة ليبيا، فنستطيع أن نعتبرها حالة شاذة مقارنة بما يجري على الساحة المغاربية التي تظل أنظمتها، رغم طابعها غير الديمقراطي، تشيد بالديمقراطية وفضائلها وتقول إنها ساعية إلى تحقيقها. في هذا البلد رجل بدّل ملكية بملكية أخرى أبغض ويستبد بالحكم منذ أزيد من أربعين سنة بنى خلالها نظاما سياسيا ليس غير ديمقراطي فقط بل لا يعترف بالمشروع الديمقراطي أصلا بحجة أنه استطاع أن يبتكر «طريقا ثالثا» أصلح. أهل البلد أنفسهم، ماعدا بعض الأصوات المنفية، تبدو راضية على حالة العبث التي يعيشونها.
في الأخير، لقد علمتنا التجربة السياسية منذ أن بدأ الحديث عن الديمقراطية في بلداننا أن بناء هذا النظام لا يكتفي باتخاذ موقف المعارض لنظام الحكم السائد والتنديد بمساوئه. في الكثير من الأحيان، إننا لنتساءل إن لم يكن كل حزب من أحزاب المعارضة، في الواقع، صورة من صور الحزب الواحد في السابق. ولا أدل على ذلك مما نلحظه من عدم شعور لدى هذه الأحزاب بضرورة الاتفاق على القاسم المشترك أولا مادامت الديمقراطية تعددية من حيث الجوهر. معنى ذلك الاهتداء معا إلى الصيغة الواجب اعتمادها من أجل بناء نظام ديمقراطي ناجح، نظام يأخذ بعين الاعتبار أحوال المجتمع والظروف السائدة فيه. فمن دون حصول هذا الاتفاق وتوفر العزيمة المشتركة في إمضائه، يغدو كل كلام عن الديمقراطية مجرد خطاب تضليلي. ■

تعثر المسار الديمقراطي في البلدان المغاربية

بقلم محمد هناد
دكتور كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر

تجدر الإشارة، في البداية، إلى تلك الآمال الكبيرة التي عقدت بشأن المسار الديمقراطي الذي انطلق منذ أزيد من عشرين سنة، على الأقل بالنسبة إلى الجزائر والمغرب وتونس. من اللافت للانتباه أن ما تحقق من إنجازات في مجال النمو السياسي في هذه البلدان (تعددية حزبية، حرية نسبية في التعبير، وما إلى ذلك) لم يعد ينتج جديدا، هذا إن لم يبدُ، في بعض الأحيان، عائقا أمام هذا النمو. لذلك، نستطيع، فعلا، الحديث عن نوع من خيبة الآمال.

فعلا، إن هذا التعثر هو الذي ينبغي أن يشغل بالنا قبل الحديث عن مسار الوحدة المغاربية التي نظل نتحدث عنها بينما تظل هي متمنعة رغم مرور أزيد من نصف قرن على انعقاد أول لقاء في هذا الشأن (طنجة 1958). هذا المسار الوحدوي لا يمكن الانتظار الكثير منه ما لم يتم، أولا، ترتيب البيت الداخلي في كل بلد على أساس مبادئ الحكم الراشد. ولنا في ذلك أسوة في أوروبا التي لم تتوحد إلا بعد ضمان قوتها الداخلية، كما أن الاتحاد الأوروبي صار يجعل الانضمام إليه من طرف بلدان أوروبية أخرى مرهونا بمدى تطبيقها لمبادئ الحكم الراشد.

في ما يتعلق بالجزائر، نستطيع القول إنها كانت السباقة في طرح المسألة الديمقراطية منذ بداية حرب التحرير سنة 1954، بل وقبلها على مستوى الحركة الوطنية بجميع فصائلها. وإنه لمن السهل فهم ذلك بالنظر إلى الأوضاع العامة التي كان البلد يعيشها وهو يرزح تحت نير الاستعمار. غير أنه على الرغم من كل ما تضمنته الوثائق الصادرة منذ اندلاع حرب التحرير وبعدها، من عدالة اجتماعية وتنمية ونظام سياسي عادل، يحظى برضا المواطنين، فإنه ليس من المبالغة القول، اليوم، إن الصيغة الديمقراطية كانت مرهونة قبل الاستقلال إذ لم يدخل التنظيم المعروف بجبهة التحرير الوطني كقوة تحريرية بقدر ما دخل كقوة غازية كان سعي أصحابها فيها للحصول على مكاسب سعيا ظاهرا. ثم إن هذه الجبهة وقعت في تناقض مع نفسها بوصفها تنظيما كان قد جمع كافة فصائل الحركة الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني كقاسم مشترك. وعليه، كان من المفروض أن تعود الحياة السياسية إلى مجراها بمجرد تحقيق هذا الهدف، لاسيما وأن الكفاح المسلح أمر وتشييد دولة وطنية رشيدة أمر آخر. عوض ذلك، انفردت هذه القوة بالحكم على حساب المشروعية السياسية الممثلة آنذاك بالحكومة المؤقتة. كما أقصت جميع المثقفين تقريبا من الحلبة السياسية بعد أن استعملتهم كأدوات للواجهة الدبلوماسية لحرب التحرير الوطنية. وهؤلاء المثقفون أنفسهم استسلموا للأمر الواقع دون مقاومة تُذكر. أسعدهم لم يظفر بأكثر من منصب سفير ! وعليه، فما وقع فيما بعد لم يكن إلا مواصلة للقدر المحتوم على الجزائر عند الاستقلال حيث لم يكتسب الجزائريون تلك المواطنة الكريمة التي حرموا منها إبان الحقبة الاستعمارية.

استحالة التداول على السلطة

ثم إن الأمر الذي ينبغي أن ننتبه إليه أيضا هو أن المشروع الديمقراطي الذي وُعدناه إثر أحداث أكتوبر 1988 وُلد عليلا لأن نية أصحابه لم تبدُ صادقة بالنظر إلى الظروف التي تم فيها والصيغ التي اتخذها منذ البداية. ولا أدل على ذلك من تلك المحطات التاريخية التي تشير إلى أن الممارسة السياسية ما فتئت تتراجع منذ 1988، ولا أظن أن ظاهرة الإرهاب كافية في تفسير هذا التراجع.

> إن الإجراءات الدستورية التي وقع اعتمادها إثر أحداث أكتوبر جاءت ارتجالية ومتسرعة وكأن القائمين على شؤون البلد آنذاك كانوا في سباق مع الزمن. لم يتم إشراك القوى السياسية البارزة آنذاك والتي كان من المفروض أن تجتمع لتتدارس الأسباب التي أدت إلى الأزمة وإيجاد السبل الوفاقية الكفيلة بالخروج منها. هذا، بالضبط، ما حاول القيام به الحاضرون في لقاء سانت إيجيديو المنعقد سنة 1995 والذي رفضته السلطة «جملة وتفصيلا.»

كلنا نتذكر تلك الطريقة التي جاء بها اعتماد التعددية السياسية حيث لم تكتف السلطات العمومية آنذاك بفتح الباب على مصراعيه وبصورة انفرادية بل راحت تشجع على تكاثر الأحزاب، مساعدة إياها، ماديا وعمليا، عوض أن تكتفي بالاعتراف، في مرحلة أولى، بالأحزاب التي كانت تنشط في السرية حتى يحظى مسعاها بالمصداقية. لعل الغرض من هذه الخطوة هو التشويش على العملية السياسية لمنعها من التبلور والقدرة على طرح البديل بصورة فعلية. لذلك، لم يكن توقيف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ سنة 1992 (لا تزال هذه الحالة قائمة إلى اليوم) بحجة إنقاذ الجزائر أمرا مباغتا، علما أن هذا الإنقاذ كان ينبغي أن يتم التفكير فيه قبل إجراء أي انتخاب لأن الجزائر كانت في حاجة إليه، فعلا، قبل الإقدام على تنظيم

La révolte d'octobre 88

Les jeunes marchent contre la résignation

Sous l'initiative de l'association RAJ (Rassemblement-Action-Jeunesse), des dizaines de jeunes ont marqué le 21ème anniversaire de la révolte populaire du 5 octobre 1988 par une marche improvisée. Cette marche a pris son élan initial de la place des Martyrs, lieu traditionnel de la célébration du souvenir d'une jeunesse martyrisée par une répression brutale et sanglante, en direction de la Grande Poste. Cette petite manifestation reste grande par sa symbolique. Elle contribue à briser les interdits imposés par un régime qui empêche toutes les formes d'expression. Ce 5 octobre, trois cents personnes ont bravé cette interdiction de manifester et de « marcher » à Alger qui est en vigueur depuis sept ans. Le régime, en étouffant les formes pacifiques d'expression dont les marches font parties, pousse la population vers le recours aux émeutes pour faire part de leur revendication. Et le climat d'étouffement généralisé qu'il impose aux algériens est un des facteurs qui explique la Harga substantielle et continue des jeunes et des moins jeunes. Les jeunes de RAJ ont montré, une fois de plus, que l'action citoyenne pacifique reste possible et que l'on peut compter sur eux pour les combats futurs.

N.B.

Un octobre peinable pour Hassan Bouras !

Hassan Bouras

Hassan Bouras, journaliste et militant des droits de l'Homme continue à être la cible du pouvoir local à El-Bayadh (750KM Sud-ouest d'Alger) à travers une série de plaintes pour diffamation déposées au niveau du tribunal de la localité. C'est ainsi que Bouras comparait le 12 octobre pour une affaire de diffamation. Il fait opposition contre un jugement par défaut prononcé le 6 juillet qui le condamne à 3 mois de prison ferme et 500 000 dinars d'amende. Le jugement a été prononcé suite à une plainte d'un député, secrétaire national de l'union nationale des paysans.

La deuxième affaire prévue initialement pour le 5 octobre, a été reportée à la demande de l'accusé pour le 26 du mois. Là également, Hassan Bourous est poursuivi à la suite d'une plainte déposée par un autre député d'un parti de l'alliance présidentielle. Ces deux affaires s'ajoutent aux nombreuses condamnations que « collectionne » Bouras. La dernière en date remonte à l'année 2008, où il a été condamné par la Cour de Saida à deux mois de prison ferme pour diffamation après une plainte du Wali(Préfet) d'El-Bayadh.

Hassan Bouras, qui est aussi le vice-président du bureau local de la LADDH, est l'objet d'un harcèlement judiciaire soutenu. Des personnes influentes dans la région lui ont « conseillé » de changer de métier… ■

10 octobre 2009
Journée mondiale contre la peine de mort

EDUQUER À L'ABOLITION

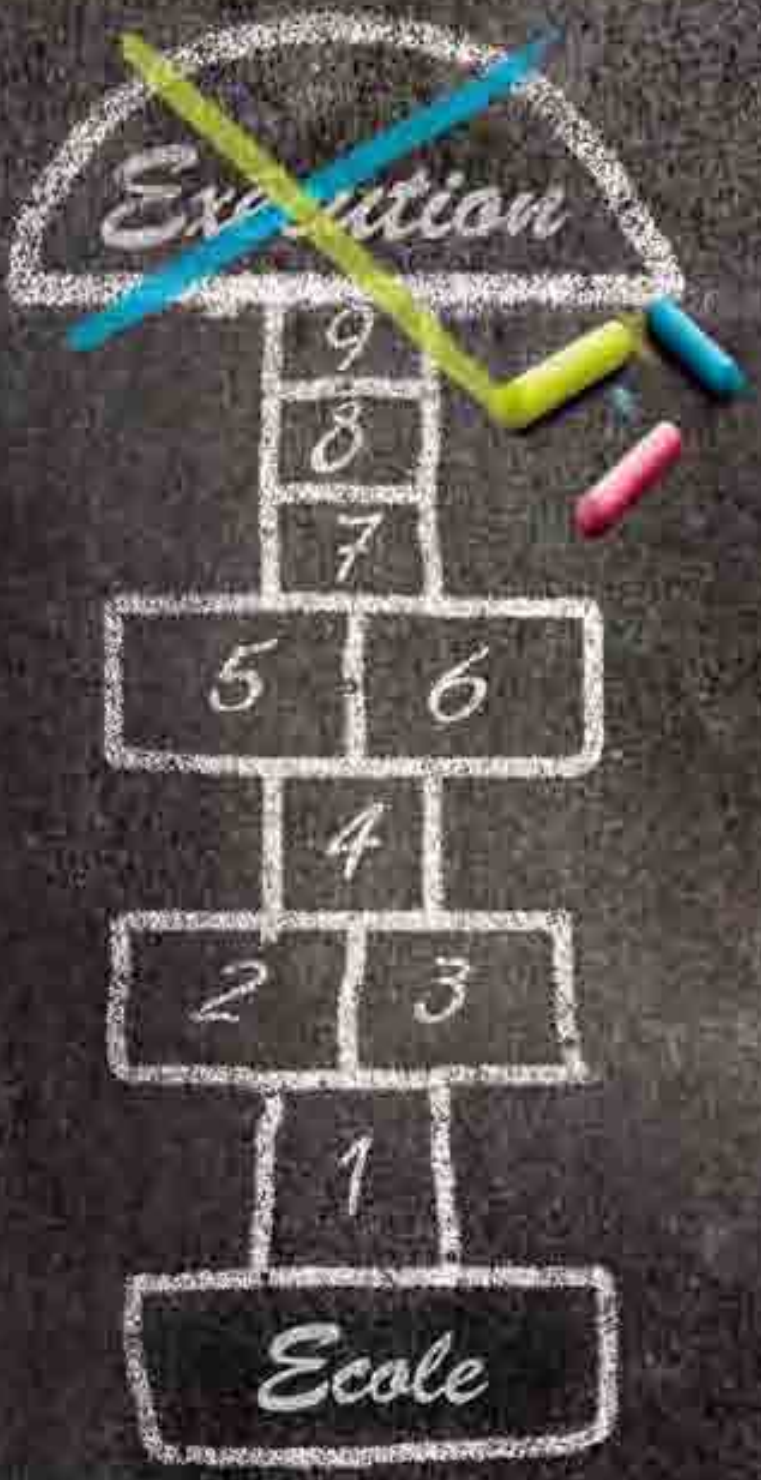

10 OCTOBRE
2009

JOURNÉE MONDIALE
CONTRE LA
PEINE DE MORT

www.worldcoalition.org

COALITION
MONDIALE
CONTRE LA PEINE DE MORT

crédits photo : istock, conception : www.cadransolaire.fr

منوش عز الدين
مجيطنة عز الدين
مشيدي اعمر
معوج صالح
محمد يوة صالح
لعايب بشير
قدور خير الدين
قرين مولود
بوزينة لخضر
بوطالب بوجمعة
بوسدلنو فرحات
بورنان فرحات
بوكحنون سمير
بوقادوم عبد الوهاب
بوحناش قدور
برنية لعربي
بن بخمة حسين
عوايدية يحيى
عويفر السبتي

- MENNOUCHE Azzeddine (Elmzayar)
- MEDJITNA Azzeddine (Elkennar)
- MECHIDI Aamor (Elaouana)
- MAOUDJ Salah (tisbilene-djema)
- MAHAMDIOUA Salah(Emir.A.K)
- LAYEB Bachir (Kaous)
- KEDDOUR Khireddine (Sidi-Abdelziz)
- GRINE Mouloud (Boukhartoum)
- BOUZENIA Lakhdar (Elkennar)
- BOUTALEB Boudjema (Djimar)
- BOUSDELNOU Ferhat (Elaouana)
- BOURENANE Ferhat (Jijel)
- BOUKAHNOUNE Samir (Elkda-Djma)
- BOUKADOUM Abdelouaheb (Chekfa)
- BOUHENECHE Keddour (Tassoust)
- BERNIA Larbi (Kaous)
- BENBEKHMA Hocine (Emir.A.K)
- AOUABDIA Yahia (Sidi-abdelaziz)
- AOUIFER Sebti (Bcherka)

الوجود المنكر

EXISTENCE NIÉE

EXISTENCE DENIED

EXISTENCIA NEGADA

الحقيقة و العدالة, أساس مصار مصالحة حقيقية.

La vérité et la justice, fondements de tout processus de réconciliation véritable.

في السنوات الأخيرة أعلنت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توصيات لمكافحة عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب و ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في الجزائر

Ces dernières années, les mécanismes de surveillance des droits l'Homme des Nations Unies (ONU) ont émis à l'Algérie des recommandations visant à garantir la non-répétition des violations et atteintes graves aux droits Homme, à mettre fin à l'impunité et à consolider la culture des droits de l'Homme. Le succès de la mise en œuvre de ces recommandations repose sur l'existence d'un pouvoir judiciaire indépendant, capable d'offrir un recours efficace aux victimes d'atteintes aux droits de l'Homme en Algérie.

De l'annulation des élections multi-partites de 1992 à aujourd'hui

Morbide dramaturgie algérienne

Dix jours avant l'élection présidentielle[1] en Algérie du 09 avril 2009 (Abdelaziz Bouteflika reconduit pour un troisième mandat à la tête de l'Etat algérien) le mouvement mondial Amnesty International (AI), regroupant des millions de personnes dans plusieurs pays et territoires de tous les continents, a publié un rapport sur l'Algérie. Dans ce document intitulé « Un legs d'impunité : Une menace pour l'avenir de l'Algérie[2] » (A legacy of impunity : A threat to Algeria's Future) l'ONG exprime sa préoccupation au sujet de l'absence d'enquêtes sur les atteintes aux droits humains passées et présentes et de l'impunité dont jouissent les membres des services de sécurité et les groupes armés.

Amnesty International, rappelle-t-on, est interdite d'entrée en Algérie depuis 2005. Les représentants diplomatiques de l'Algérie au Royaume-Uni ont notifié en 2006 une réaction défavorable au plus haut niveau de l'Etat algérien aux critiques émises par Amnesty International à propos des mesures d'amnistie adoptées en Algérie.

Amnesty s'est néanmoins appuyée, pour la rédaction de ce rapport sur une documentation solide. Ses propres publications, et communications relatives à l'Algérie soumises à divers mécanismes de l'ONU et les travaux de recherche qu'elle mène sur l'Algérie depuis de nombreuses années. En traitant des informations fournies par les victimes des droits de l'Homme, leurs proches et leurs avocats ainsi que par des organisations algériennes de défense des droits de l'Homme, les rédacteurs restituent le ressenti et donnent une dimension vivante à ce document.

Un rapport contre l'impunité et le déni de vérité

Les événements clés qui ont conduit l'Algérie vers une des périodes les plus sombres de son histoire, introduisent ce rapport. Une entrée en matière qui restitue le contexte marqué par l'escalade de la violence et des violations et atteintes graves aux droits de l'Homme. Celles-ci seront durant plus d'une d'une décennie de « conflit interne » le lot quotidien des algériens

Les atteintes massives au droits de l'Homme dans les années 1990 (Exécutions extrajudiciaires et illégales, disparitions forcées, détentions arbitraires et au secret, actes de torture) ont laissé de profondes séquelles.

La situation est aggravée par l'inexistence d'une réelle volonté des autorités algérienne d'assurer le droit à la vérité, à la justice et à des réparations. Cette absence de volonté s'exprime clairement dans les mesures d'amnistie, adoptées depuis 1999 qui favorisent l'impunité généralisée au regard du droit international humanitaire et relatif aux droits de l'Homme.

A cela s'ajoute le maintien de l'état d'urgence[3] instauré en 1992 et « justifié » par la persistance présumée de la menace terroriste alors que - le régime n'est pas un paradoxe près - de nombreuses déclarations de responsables algériens mettent en avant le retour à la stabilité en Algérie.

Mais même dans cette Algérie « stable », les atteintes aux droits de l'homme sont persistantes et se font dans un climat d'impunité totale, notamment dans le cadre des opérations anti-terroristes. On peut citer parmi ces atteintes, les détentions non reconnues et au secret, le recours à la torture et aux mauvais traitements et les procès inéquitables…

Ces éléments sont venus approfondir, à la veille de la deuxième décennie du troisième millénaire, la désillusion du peuple algérien qui subit un système politique et des institutions étatiques inaptes à répondre aux revendications socio-économiques de la population (Chômage, pénurie de logements, bas salaires, corruption, immigration).

Une impunité institutionnalisée

Au nom de « la paix et de la réconciliation nationale », les autorités algériennes ont exigé d'un peuple traumatisé qu'il « tourne la page » et de faire le deuil pour les proches disparus. Cette exigence exorbitante a été codifiée dans des mesures d'amnistie qui ne sont qu'une confiscation du droit effectif à faire la vérité sur les victimes durant ce qu'on a dénommé les « années noires » ou la période de « tragédie nationale ».

Dans cette deuxième partie du rapport, Amnesty International décortique les normes juridiques de la législation algérienne qui assurent une impunité totale aux groupes armés ainsi qu'aux forces de sécurité et

aux milices armées par l'Etat ayant commis des atteintes massives (développées plus haut) aux droits de l'Homme. Adéquatement, ce chapitre est intitulé « Une impunité institutionnalisée ».
Cette impunité institutionnalisée s'est traduite dans des textes juridiques : la loi sur la concorde civile de 1999 qui exempte quasiment les groupes armés de poursuites judiciaires a été suivie, deux mois plus tard, par un décret présidentiel accordant une amnistie et immunité de poursuite sans clauses d'exclusion. La Charte pour la paix et la réconciliation nationale du 14 aout 2005 a édicté des mesures d'exemption de poursuites ou de clémence pour les membres de groupes armés, l'exonération des forces de sécurité et groupes armés par l'Etat de toute responsabilité dans la perpétration des atteintes aux droits de l'Homme durant le conflit armé. Le texte fait dans la négation des faits dont les forces de sécurité s'étaient rendues responsables et notamment des milliers de « disparitions ».

L'ordonnance de février 2005 portant mise en œuvre de la charte accorde une immunité de poursuite aux membres des groupes armés et aux forces de sécurité et aux milices armées par l'Etat. Elle constitue une négation du droit des victimes et de leurs proches à avoir un recours efficace. Le texte comporte même des clauses prévoyant l'emprisonnement de quiconque recense, proteste ou émet des critiques relatives à la conduite des forces de sécurité durant le conflit. C'est jusqu'au droit à la mémoire qui est outrancièrement interdit au nom de la réconciliation.
Ces mesures d'amnistie imposées par les autorités algériennes ont conforté et institutionnalisé l'impunité. Elles privent dans les faits les victimes de leurs droits à obtenir vérité, justice et réparation pleine et effective.

Recommandations au legs d'impunité et à la menace pour l'avenir de l'Algérie

Ces dernières années, les mécanismes de surveillance des droits Homme des Nations Unies (ONU) ont émis en direction de l'Algérie des recommandations visant à garantir la non-répétition des violations et atteintes graves aux droits Homme, à mettre fin à l'impunité et à consolider la culture des droits de l'Homme.
Conformément aux mécanismes onusiens, Amnesty International a clôt son rapport par une série de recommandations dont le succès de la mise en œuvre repose sur l'existence d'un pouvoir judiciaire indépendant, capable d'offrir un recours efficace aux victimes d'atteintes aux droits de l'Homme en Algérie.

Ces recommandations concernent :
Les mesures relatives à l'amnistie, Les exécutions illégales, Les disparitions forcées, La torture et les mauvais traitements, Les viols et violences contre les femmes, La liberté d'expression, d'association et de réunion, La coopération avec les mécanismes internationaux de surveillance des droits humains pour mettre fin à l'impunité, L'indépendance des juges et des avocats.

Ce travail d'Amnesty International ainsi que ceux accomplis par d'autres organisations et militants des droits de l'Homme ont une valeur inestimable pour une société qui fait face à un interdit de savoir et à un interdit de mémoire. Sa disponibilité et sa diffusion permet d'espérer la possibilité d'un combat sérieux conte les mécanismes dangereux du refoulement à laquelle la société algérienne est contrainte. Les conséquences, dévastatrices au niveau psychologique et moral de ce refoulement forcé sont de plus en plus visibles dans la société algérienne. Il est donc impérieux de diffuser ces travaux afin de contribuer au changement et à la création des conditions d'une libération de la parole et de l'expression.
A FAIRE DIFFUSER donc pour que ça change, pour éviter la répétition des horreurs et pour que les algériens prennent conscience qu'une société humaine et respectueuse des droits humains est possible… ■

Amnesty International est un mouvement mondial regroupant 2,2 millions de personnes. La vision d'Amnesty International est celle d'un monde où chacun peut se prévaloir de tous les droits énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'Homme et d'autres instruments internationaux relatifs aux droits humains.

Amnesty international
www.amnesty.org
Amnesty International Section
Algérie *www. amnestyalgeria.org*

(1) Rapport de monitoring des medias de l'élection présidentielle du 09 avril 2009. LADDH sur www.la-laddh.org
(2) Rapport « Un legs d'impunité : Une menace pour l'avenir de l'Algérie »dans plusieurs langues sur http://www.amnesty.org/fr/library/info/MDE28/001/2009/FR
(3) Voir ERRABITA N° 02. 2eme Trimestre 2009. « Etat d'urgence : Pourquoi ? Jusqu'à quand ? » sur http://www.la-laddh.org/spip.php?rubrique5

Equipe ERRABITA errabita@la-laddh.org

تؤرق الوجدان، تخيم بظلها على الأجواء ولا تفارق الذاكرة، فلا هم في عداد الموتى ولا في عداد الأحياء.

فبعد حالة الشلل التي كبلت أقارب المفقودين طيلة عقد من الزمن، حصاده وديان من الدماء والدموع، لم يتمكن هؤلاء الأقارب إلا في أواخر التسعينيات، من الانعتاق من ذلك الشلل والبدء في الحديث، بأصوات خافتة في بداية الأمر، ثم سرعان ما تعالت هذه الأصوات تجهر بعزم وإصرار متصاعدين.

وفي ظل هذه الأجواء شرع بعض النشطاء في إحصاء حالات الاختفاء القسري في المنطقة، وهم يتنقلون من بيت لبيت، في جميع البلديات، سواء القريبة منها أو البعيدة في منطقة جيجل. وبفضل انضوائهم في إطار جمعية عائلات المفقودين لولاية جيجل، تمكنوا من جمع أكثر من 200 حالة موثقة في عداد المفقودين، الذين اختطفتهم عناصر من الجيش أو الشرطة أو الدرك في الولاية والمقدر عددهم بحوالي 1000.

وبعد سنوات من نضال هؤلاء الأمهات والزوجات، اللواتي ضربن أنصع وأنبل نماذج الشجاعة والوفاء، يحدوهن الأمل أحيانا في العثور على أحبائهن، ويتجرعن أحيانا كثيرة، كأس الإحباط من جراء نفي وتقاعس السلطات في الاعتراف بقضيتهن، فقد جاء اليوم دور الشباب لحمل المشعل واستئناف المسيرة، لمواصلة النضال السلمي من أجل كشف الحقيقة وإحلال العدالة.

لذلك قمنا بتأسيس «جمعية المشعل لأبناء المفقودين بجيجل»؛ كخطوة أولى لتأسيس جمعية وطنية لأبناء المفقودين بالجزائر؛ التي رسمت لنفسها هدف القيام أولا بإسناد ودعم أشقائهم الكبار الذين سبقوهم على درب النضال ، ثم تحمل عبء هذه المسؤولية لاحقا إذا لزم الأمر.

حاجز الاعتماد و الاعتراف الرسمي:

وهكذا، فمنذ عقد الجمعية العامة التأسيسية في 22 ماي 2009 وتقديمنا ملف طلب الاعتماد لدى مكتب الجمعيات بولاية جيجل في 24 ماي 2009 الذي لم يقابل عندها بتسليمنا وصل الإيداع كما هو منصوص عليه قانونا، استطاعت الجمعية بالفعل من توثيق أكثر من 100 حالة جديدة من حالات الاختفاء القسري وأكثر من 50 حالة للإعدام خارج نطاق القضاء، ووضعت تحت تصرف أسر الضحايا خلية تهتم بالاستماع إلى انشغالاتها وتتبادل المعلومات معها.

وقد رحبت عائلات المفقودين، إلى جانب العدد الكبير من المتعاطفين معها داخل وخارج البلاد، بحماس كبير، بنشأة جمعيتنا، ومن هذا المنطلق نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للجميع، وخاصة لسائر المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان التي أعربت عن تعاطفها ودعمها ومساعدتها لنا.

لحد الآن ورغم انقضاء الآجال القانونية المحددة في المادتين 7 و 8 من القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411ه الموافق 4 ديسمبر 1990 م المتعلق بالجمعيات لم نتلق أي رد من قبل مكتب الجمعيات بولاية جيجل.وقد قمنا على إثر هذا بمراسلة السيد والي ولاية جيجل وننتظر ردا رسميا منه.

ونظرا لشح الموارد المتوفرة لدينا، والإمكانيات التي تكاد تكون منعدمة، تبدو مهمتنا صعبة للغاية، لكننا مع ذلك يبقى التزامنا بالقضية راسخا ولنا الثقة الثابتة التي لا تكل، في إرادتنا الراسخة، وفي دعم جميع النشطاء والمتعاطفين مع قضية المفقودين لتحقيق الأهداف التي حددها القانون الأساسي لجمعيتنا وتشريف ذكرى مفقودينا الأعزاء على قلوبنا. ■

Association Mich'al des Enfants de Disparus de Jijel
جمعية المشعل لأبناء المفقودين بجيجل.
أعضاء المكتب:
بوترية عبد الغاني،بورفيس موسى، بوجمعة عبد القادر، بولكروش هارون، بولقلق عبد المالك
ص.ب 234 - جيجل - 18000
البريد الإلكتروني
aed.jijel@gmail.com

أعضاء المكتب

قضية المفقودين، ويظل الكفاح مستمرا...

عن جمعية المشعل لأبناء المفقودين بجيجل.
موسى بورفيس
الرئيس

تعد ولاية جيجل،هذه المنطقة الساحلية المتواجدة بالشرق الجزائري على بعد 350 كلم من العاصمة، من الولايات التي عانت من ويلات مأساة متعددة الأبعاد لدرجة مهولة، يعجز كل حديث، مهما كان ، أن يعكس حجم الجحيم الذي قاست منه، ولا يزال وقع معاناة وقلق الضحايا حتى يومنا هذا جسيما. وفي هذه الأسطر لكي نقدم شهادتنا على أحداث فترة قاسية ومظلمة في تاريخ المنطقة.

فطيلة حقبة التسعينات، وجدت عائلات المفقودين نفسها وحيدة، بلا عون أو سند، تكابد أحزانها وقلقها في جو من الرعب، وقد تخلى عنها المجتمع المدني المزعوم، الغارق في الفساد (من أحزاب سياسية وجمعيات وصحافة....) بل وأحيانا المتواطئ مع السلطة القائمة.

ولنا أن نتساءل ما تفسير تلك البيانات الأمنية الصادرة هنا وهناك على مدار سنين بحالها، تتباهى بالإنجازات الباهرة التي حققتها الأجهزة الأمنية التي « قضت على إرهابيين خطرين»، في حين كان من المعروف لدى العام والخاص بجيجل، سواء في المدن أو في القرى، أن هؤلاء «الإرهابيين» المزعومين لم يكونوا سوى مواطنين مسالمين انتزعوا من وسط أسرهم، وتعرضوا لتعذيب وحشي، واحتجزوا في ظروف غير إنسانية، خلال فترات متفاوتة إلى أن تبدو عليهم ملامح «الإرهابيين» بشكل نمطي، ليتم بعد ذلك إعدامهم، خارج إطار القضاء، والإلقاء بجثثهم في الطرق والشوارع بغية ترويع المجتمع، المتهم جملة بأنه، «لم يحسن التصويت»، ومن ثمة شحذ الكراهية بين المواطنين. فالأمر لم يكن، للأسف الشديد، مجرد «أفعال معزولة» كما يدعيه إلى يومنا هذا مزورو ا التاريخ، بل المسألة تتعلق بإستراتيجية مخطط لها، وتتم بتنسيق محكم، بحيث صيغت في شكل برنامج سياسي انتهجه نظام غير شرعي وحاقد.

وللتذكير، ألم يتباهى علنا رئيس الحكومة آنذاك، والعضو في المجلس الأعلى للدولة، وهي أعلى سلطة كانت تحكم البلاد، بأنه «سيجعل الرعب ينتقل إلى المعسكر الآخر»، وهو يقصد بذلك، نقل الرعب ليعم الجزء الشاسع من الجزائر عديمة الفائدة من وجهة نظره، ذنب أهلها في ذلك تأخرهم في اتخاذ موقف يدعم الانقلابيين.

> **لكن لا بد أن نزيل كل لبس قد يتبادر إلى الأذهان، فلسنا نقصد بأي حال من الأحوال من خلال مقالنا هذا، تبرئة الجماعات المسلحة، أو الدفاع عنها، حتى وإن تبين لاحقا أن الغالبية منها كانت مجرد أدوات تم تسخيرها بحيث كانت تقوم بأعمال لحساب السلطة ليس إلا، أو لحساب بعض الجماعات داخل هذه السلطة. وكما أسلفنا فقد عاشت ولايتنا في تلك الحقبة ذروة الرعب.**

في سنوات التسعينيات، كانت النساء؛ زوجات، أمهات وأخوات المفقودين في منطقة جيجل؛ وحدهن من تجرأن على التقدم إلى مراكز الشرطة أو ثكنات الدرك والجيش أو المقر الرئيسي للقطاع العسكري العملياتي بولاية جيجل، المشهور باسم «السيكتور» ،أو «الفيلا» التي تأوي فرع دائرة الاستعلامات والأمن. وكن هؤلاء النسوة يترددن ذهابا وإيابا على تلك المراكز بادية عليهن علامات التيه، الصدمة والذهول، بحثا عن زوج أو ابن أو أخ مفقود ، ألقي عليه القبض البارحة أو منذ أشهر من قبل أجهزة الأمن، بمختلف تشكيلاتها، ولم تظهر عنه أية أخبار لا بالحياة ولا بالموت.وقد كن يتعرضن في كل مرة للتهديد والشتم بألفاظ بذيئة وحتى الضرب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن العزلة الجغرافية والإعلامية اللتين تميزت بهما المنطقة قد جعلا منها مملكة حقيقية للجلادين والسفاحين يتحكمون فيها برقاب الناس.

كما أن الإقبال منقطع النظير في الانتخابات التشريعية، وهي الانتخابات التعددية الحرة الوحيدة التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال، هذا إلى جانب نسبة الفوز العالية على الصعيد الوطني التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه الانتخابات بولاية جيجل، قد شكلا أفضل حجة تذرعت بها السلطة الحاكمة لممارسة حملتها القمعية على نطاق واسع. كما كان لتمركز قيادة «الجيش الإسلامي للإنقاذ» في جبال جيجل ذريعة لا تعوض، اغتنمها كل من كان يحلم بالإجهاز على مواطني المنطقة... ومن هنا همس الجلاد: ألزموا الصمت، نحن نقتل، نخطف ونمارس التعذيب!!!

أما الآن وقد التأمت الجراح، ودُفِن الموتى، ولم يعد أحد يبكيهم، تبقى مأساة المفقودين

الإفلات من العقاب، وفي هذا الإطار للتكلم عن التجربة الجزائرية أكثر، فان العفو الشامل كإجراء قانوني يتخذ لفائدة مجموعة معينة من الأشخاص حول فئة معينة من الجرائم يشكل في حد ذاته مساسا وانتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للأسباب التالية:

1 - العفو الشامل ينتهك حق الضحايا في الحصول على إصلاحات وتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم.

2 - العفو الشامل من شأنه أن يقوض دولة القانون ويضعفها لأنه يسمح لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الإفلات من مسؤولياتهم بينما يبقى مرتكبو مخالفات القانون العام معرضون للمتابعات.

3 - العفو الشامل يضعف من سلطة وقوة الردع لأن اعتقاد الإفلات من العقاب سيسود، إذ يمكن ارتكاب أخطر الجرائم دون الخوف من العقاب.

4 - العفو الشامل يولد الإحباط وخيبة الأمل لدى الضحايا مما يدفعهم إلى محاولة تحقيق العدالة بأيديهم و ارتكاب أعمال انتقامية.

لهذا، وحتى لو كان القانون الدولي لم يعلن صراحة، بان إجراءات العفو الشامل عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان محظورة إلا أن التطور السريع الذي يعرفه سيؤدي لا محالة إلى الوصول إلى مثل هذا المنع و الحظر، خاصة و أن بوادر مثل هذا القانون بدأت تلوح، كمثال المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة حول حماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري أو المادة 19 من مبادئ الوقاية من الإعدام خارج نطاق القضاء بالإضافة إلى بعض لوائح الأمم المتحدة وقرارات لجنة حقوق الإنسان.

من خلال هذا يتضح جليا بأن الإطار القانوني الذي تم وضعه في الجزائر بصفة تدريجية من خلال مختلف النصوص القانونية بدءا بالأمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة إلى المرسوم الرئاسي رقم 03/2000 انتهاء بالأمر رقم 01-06 المتضمن وضع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، يجسد الإفلات من العقاب و يجعل منه وسيلة لممارسة السلطة.

بالفعل فبالرجوع إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والنصوص التطبيقية له نجدها توفر تدابير وقف الدعوى العمومية لكل شخص ارتكب أعمالا إرهابية أو تمت إدانته غيابيا لارتكابه أعمالا إرهابية باستثناء كل شخص ارتكب أعمال قتل جماعية، اغتصاب أو استعمال مواد متفجرة في أماكن عمومية ، كما يمنح العفو لكل شخص تمت إدانته نهائيا لارتكابه أعمال إرهابية.

تكرس هذه النصوص الإفلات من العقاب للأسباب التالية:

1 - أنها تضع حدا لكل متابعة قضائية ممكنة أي بعبارة أخرى ليس هناك أي مسؤول على ما وقع في الجزائر خلال العشرية السابقة من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وما يلاحظ هنا هو أنه حتى العبارات التي تم اختيارها في نص الميثاق تكرس مبدأ عدم وجود مسؤول وكمثال على ذلك تم اختيار عبارة (التراجيديا) Tragédie- - لوصف الحرب التي عاشتها البلاد للتأكيد على أن هذا الأمر كان مقدرا ولا يتحمل أي شخص أو جهة مسؤوليته وذلك بالإيحاء إلى المبدأ الديني (المكتوب) الذي يؤمن به كل الشعب الجزائري .

2 - أنها لا تمنح أية إمكانية للضحايا من أجل الطعن أو التظلم بل بالعكس أن هذه النصوص تتضمن النص على عقوبات ضد كل شخص يرتكب أعمالا من شأنها المساس بصورة الجزائر في الخارج وهو مفهوم غامض ومجاله واسع جدا .

3 - أنها تتضمن نصا يشير إلى استثناءات لا يستفيد مرتكبوها من تدابير العفو المنصوص عليها فيها، إلا انه في الواقع لا وجود لهذه الاستثناءات التي لا يمكن التحقق منها، إذ كيف يمكن التأكد من أن إرهابي قتل عدة أشخاص لكنه لم يشارك في عملية تقتيل جماعي ؟ وها هو الفرق بينهما؟ هذا الغموض أدى في نهاية المطاف إلى استفادة كل الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم من عفو شامل وإيقاف المتابعات ضدهم .

4 - أن هذه النصوص تضمنت أجلا لا يستفيد أي إرهابي يسلم نفسه بعده من تدابيرها إلا أن هذه الآجال لم يتم احترامها واستمر العمل بهذه النصوص لمدة طويلة بعد انقضاء الأجل.

يؤكد كل هذا بأن النظام القانوني الذي تم تكريسه في الجزائر منذ عدة سنوات لا يمكن بأي حال من الأحوال، وعلى خلاف الخطاب الرسمي، اعتباره كمثال لتطبيق العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها عالميا لأن هذا النظام يكرس الإفلات من العقاب ولا يحترم أهم ركائز وأسس العدالة الانتقالية والمتمثلة في العدالة الحقيقية وتعويض الضحايا . ■

جمعية صمود: أنشئت هذه الجمعية في 1997/12/12 من طرف عائلات ضحايا الاختطاف المرتكب من طرف الجماعات الإرهابية المسلحة وهي تضم عائلات هؤلاء الضحايا كأعضاء فيها. ما فتئت هذه الجمعية منذ نشأتها تنادي إلى ضرورة كشف الحقيقة وفتح كل المقابر الجماعية لتمكين كل عائلاتها من إيجاد بقايا ضحاياهم وتمكينهم من دفنها بكرامة ومتابعة ومعاقبة كل المتسببين في هذه الجرائم .

asomoud@hotmail.com

العدالة الانتقالية وميثاق السلم والمصالحة الوطنية

بوشعيب عدنان
نائب رئيس جمعية صمود

تعرف العدالة الانتقالية بأنها الأداة التي تتحكم وتسير عملية الانتقال من مجتمع تسوده حالة الحرب إلى مجتمع يعرف حالة سلم أو من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، فهي إذا الآلية التي تنظم الآثار السلبية لمثل هذا الانتقال من أجل تحقيق هدف نهائي هو ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل .

فالعدالة الانتقالية هي مجموع الأدوات والميكانيزمات التي يتم وضعها حيز التطبيق من اجل محاولة مواجهة مخلفات و أثار انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي و ذلك بهدف تحديد المسؤوليات، تحقيق العدالة و إرساء المصالحة الحقيقية .

يختلف مضمون هذه الأدوات والآليات من حالة إلى حالة ومن مجتمع لآخر حسب خصوصيات كل واحد منها، فهو قد يتكون من ميكانيزمات قضائية أو غير قضائية، قد يحتوى أو لا على تدخل المجتمع الدولي بدرجات متفاوتة، قد يتضمن متابعات جزائية ضد الأفراد، تعويضات، تحقيقات إصلاح المنظومات أو تركيبة من هذه الأدوات حسب الحالة. في هذا الإطار يختلف مضمون العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية في كون الأولى مؤسسة على فكرة مفادها أن شرط العدالة ليس بضرورة مطلقة واجبة التحقيق بل يجب أن يتم موازنة تحقيق العدالة مع ضروريات أخرى كالسلم، الديمقراطية أو التقدم الاقتصادي. أي أنه لضمان انتقال المجتمع إلى حالة السلم أو إلى نظام ديمقراطي يجب استعمال آليات أكثر مرونة من آليات العدالة الكلاسيكية من اجل تحقيق الآمن أو السلم مثلا كما هو حال الخطاب الرسمي في الجزائر الذي ربط بين عدم متابعة الإرهابيين قضائيا مع ضرورة تحقيق السلم .

إلا أنه رغم التخلي عن مبدأ العدالة الكلاسيكية فإن هذا لا يعني ضرورة التخلي عن العدالة مطلقا ذلك أن متطلب وتحقيق العدالة والإنصاف هو شرط ضروري لضمان عدم تكرار ما حدث في الماضي من انتهاكات لحقوق الإنسان.انطلاقا من ذلك يتضح جليا من خلال كل التجارب الدولية أن احد أهم ميكانيزمات العدالة الانتقالية هي المتابعات القضائية أي التزام الدولة بالتحري و التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان و اتخاذ العقوبات الجزائية المناسبة ضد مرتكبيها . وتتضح أهمية هذا الميكانيزم لتحقيق الأهداف التالية :

1ـ الردع عن ارتكاب انتهاكات أخرى مستقبلا .
2ـ التعبير عن الإدانة العمومية لهذه الانتهاكات .
3ـ تحميل مرتكبي هذه الانتهاكات مسؤوليتهم إزاء الضحايا .
4ـ التأكيد على ترسيخ الدولة لقيم ديمقراطية و قانونية .
5ـ إعادة بناء ثقة المواطنين في الدولة.

إلا انه من ناحية ثانية ومن اجل تسهيل تحقيق ضروريات أخرى لاستمرار المجتمع كالسلم مثلا قد تشكل المتابعات الجزائية عقبة لأسباب كثيرة مثل الآجال الطويلة لإجراءات المتابعة، التكاليف الباهظة، نقص الشهود والأدلة، العدد الكبير للأشخاص محل المتابعة وغيرها من خصوصيات المتابعة القضائية والعدالة الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤثر سلبا في أمن محقق هو نفسه هش.

لقد أوجدت التجارب الدولية بعض المبادئ والآليات التي من شأنها أن تحقق الموازنة بين ضرورة تحقيق العدالة و ضرورة الوصول إلى السلم و تجاوز عقبات العدالة الكلاسيكية ومن بين هذه الآليات:

1 - متابعة ليس كل مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بل بعض الأفراد الذين يتحملون اكبر جزء من المسؤولية عن هذه الانتهاكات كمسئولي الأحزاب السياسية أو أمراء الحرب.

2 - اللجوء إلى ميكانيزمات غير قضائية كالتوبة العمومية أي أن يعلن المسؤولون عن الانتهاكات توبتهم و يطلبون الصفح في جلسات عمومية .

3 - توسيع رقعة التحقيقات والسماح لخبراء محايدين بالمشاركة فيها.

إن الهدف طبعا من كل هذه الميكانيزمات هو مكافحة

L'article 175 bis 1 de la Loi du 25 Février 2009, un texte à abroger

- De la Hijra à la Harga -

Par Fasla Bensalem
Avocat et membre du bureau directeur de la LADDH

Le phénomène de la «harga» -sortie clandestine au territoire algérien –semble vouloir durer dans le temps. Tous les algériens (à l'exception de quelques ministres effrontés qui prétendent le contraire) en connaissent les causes et s'indignent devant les conséquences souvent dramatiques pour les «harraga» (émigrants clandestins).

L'Etat algérien se sent-il concerné par le phénomène? Comment le gère-t-il? Considère-t-il avoir une part de responsabilité dans son existence? Autant de questions dirigées vers l'Etat en sa qualité d'administrateur de la Société algérienne.
Il semble, qu'en définitive, incapable d'apporter les solutions idoines au phénomène ou non désireux de le faire, l'Etat a choisi de combattre les conséquences plutôt que les causes.

Un mot résume sa stratégie : répression.

Au sommet de l'Etat on compare même les «harraga» à des terroristes!! Dans cette ligne de pensée, le Code Pénal s'est «enrichi» de textes instituant des peines de prison ferme pour les «harraga». Il s'agit notamment de l'article 175 bis 1 de la loi du 25 Février 2009 relatif aux infractions contre les lois et règlements relatifs à la sortie du territoire national.
Le but étant de décourager les candidats à la «harga». Mais rien n'y fait, le phénomène perdure malgré les dangers auxquels sont confrontés les candidats à l'exil durant leurs tentatives de traversée de la mer en direction de l'Europe et malgré l'application zélée des nouveaux textes répressifs.

Ce phénomène est-il nouveau en Algérie?.

Une rétrospective historique permet de dire que l'esprit de la «harga» est une tradition en Algérie, une sorte de réaction épidermique des algériens lorsque leur dignité est bafouée.
Dès 1830 l'Algérie, assaillie par l'envahisseur Français, a connu un phénomène similaire qui a duré jusqu'en 1911 et au delà sous forme d'émigration ouvrière vers la France et l'Europe. Depuis 1830 de toutes parts en Algérie, les algériens, individuellement ou par familles entières choisirent de s'exiler au Maroc, en Tunisie, en Syrie et même en Turquie pour fuir l'envahisseur.
Les motifs de l'exil sont connus. Des lois léonines promulguées par l'Etat français et les exactions qui s'ensuivirent eùrent pour effet la paupérisation des algériens et le piétinement de leur dignité. Incapables d'influer sur leur destin dans leur propre pays, les algériens choisirent par milliers de quitter leur pays créant chez les occupants un débat sur ce que certains auteurs français appelèrent exode; phénomène qui contredisait d'une manière flagrante l'image d'une société indigène pacifiée et heureuse.
La détermination des candidats à l'exil était confortée par des principes coraniques et des hadiths (prêches) du prophète Mohamed qui recommandent instamment aux croyants de quitter leurs pays au lieu de vivre sous l'occupant mécréant. C'était le principe de la «hijra» (exil) à laquelle eut recours le prophète lui-même à l'aube de l'Islam.

La répression n'est pas une solution

Il est utile d'apporter la nuance suivante.
Assimiler la 'hijra» à la «harga» reviendrait à mettre sur un même pied d'égalité l'Etat colonial d'essence chrétienne et l'Etat algérien qui proclame l'Islam religion d'Etat. Cependant au plan des motifs sociaux, économiques et politiques les

deux phénomènes se rapprochent passablement sachant que la paupérisation, la déchéance économique et l'absence de toute représentativité politique ont été de puissants déclencheurs de l'aspiration à l'exil dans les deux situations.

Les mêmes causes provoquant les mêmes effets, il est permis de penser que la «harga» est un phénomène prémonitoire d'une contestation sociale violente dont les tentatives désespérées des «harraga» sont les signes précurseurs.

« Aberration éthique, politique et juridique »

A la différence des «harraga» d'aujourd'hui les algériens qui choisissaient la 'hijra» durant l'époque coloniale utilisaient des moyens de transport «normaux» en ce sens que pour aller aux Maroc ou en Tunisie, ils utilisaient des véhicules hippomobiles et pour aller en Syrie empruntaient des bateaux réguliers.
Les «harraga» quant à eux empruntent délibérément et désespérément des embarcations de fortune pour traverser la mer en direction de l'Europe.

Une course vers le suicide diront certains; une forme de témérité qui a donné à l'Algérie ses meilleurs combattants sur les champs de bataille, diront d'autres.
De même que leurs aïeux fuyaient les exactions du colonisateur les «harraga» contemporains fuient la «hogra» (déni de justice sociale) qui bafoue leur dignité humaine dans un pays où les droits de l'homme sont un slogan creux.
En réaction contre la «hijra» de l'époque Coloniale et la «harga» de nos jours, l'Etat séculier adopte la même attitude: la répression. Or si la dite réaction est en conformité avec l'essence de l'Etat colonial, elle revêt en Algérie indépendante, le caractère d'une aberration éthique, politique et juridique.
Un fait est certain la «hijra» et la «harga» constituent des réactions contre la déchéance sociale et économique des algériens en des époques différentes; déchéance aggravée par une absence totale de représentativité politique. Hier comme aujourd'hui la liberté d'expression n'était et n'est pas reconnue aux algériens. La «hijra» constituait un démenti silencieux manifeste à la propagande française. La «harga» quant à elle constitue un démenti criant à la politique officielle de l'Etat l'algérien qui prétend avoir enrayé le chômage et que le «résidu» de chômeurs qui persiste est constitué de jeunes qui refusent d'aller travailler dans le sud algérien; un résidu qu'il faut remettre dans les rangs si l'idée de la «harga» lui venait à l'esprit.

Les événements historiques qui succédèrent au phénomène de la «hijra» démontrèrent par la suite que la «hijra» était la forme initiale de la contestation de l'usurpation des droits d'une nation opprimée et que celle-ci s'acheminait irrémédiablement vers une forme de revendication violente des droits usurpés, en l'occurrence la guerre de libération.

En pareille situation la «harga» devient-elle un droit?

Les textes répressifs doivent-ils être abrogés?

Si l'on envisage ces textes sous l'angle des droits de l'homme force est de constater qu'ils sont en contradiction avec la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948 adoptée par l'Algérie en 1963 qui stipule en son article 13 que: «Toute personne a le droit de circuler librement et de choisir sa résidence à l'intérieur d'un Etat.
Toute personne a le droit de quitter tout pays, y compris le sien, et de revenir dans son pays».
Ces textes répressifs sont également contredits par l'article 22 de la même Déclaration qui stipule: «Toute personne... est fondée à obtenir la satisfaction des droits économiques, sociaux et culturels indispensables à sa dignité…» Dans le même ordre d'idée l'article 23 affirme que: «Toute personne a droit au travail… et à la protection contre le chômage».
De même que l'article 175 bis 1 n'est pas conforme aux dispositions du Protocole Additionnel à la Convention de Palerme qui considère les migrants plutôt comme des victimes que comme des délinquants passibles de peines de prison.
Les concepteurs des nouveaux textes répressifs du Code Pénal avaient-il en vue les Déclarations et textes suscités? Assurément oui, mais il semble qu'ils aient opté sciemment pour la répression du phénomène de la migration clandestine sous l'œil bienveillant des pays de la rive nord de la méditerranée.

Or, l'Etat algérien est comptable devant ses citoyens et sur le plan international, de la mise à niveau de son droit positif avec les conventions internationales auxquelles il a adhère.
A ce titre les textes réprimant les «harga» doivent être abrogés. ■

L'insécurité juridique : une menace réelle sur l'Etat de droit

« Bon droit a besoin d'aide.» (Molière, la comtesse d'Escarbagnas.)

Par : Kamel – RAHMAOUI*

Habitués à entendre parler de sécurité publique, alimentaire, sanitaire, aérienne, sociale et même routière, **le thème de sécurité juridique,** peut nous paraître à première vue comme un thème récent voire même fantasque.

Pourtant ce thème a irrigué de longues dates les études en droit, notamment en Europe bien qu'il ne soit pas mentionné clairement dans les Constitutions de ces pays à l'exclusion de celle de l'Espagne de 1988.

En effet le libéralisme considère la sécurité juridique comme **étant le corollaire de l'Etat de droit** car **elle permet à l'individu libre de mieux mesurer les implications normatives de tous ses actes et de limiter toute forme arbitraire des autorités publiques.**

Le droit doit donc nécessairement revêtir une certaine moralité si l'on veut qu'il soit appliqué sans soulever le mécontentement du peuple, **la stabilité du pays dépend avant tout de la confiance des citoyens en leurs lois,** confiance qui ne peut régner que **si le droit est accessible, suffisamment clair, stable et en mesure de renseigner sur l'avenir. Il s'agit donc d'un principe stabilisant et régulateur de l'Etat de droit,** qui est pris en considération dans les relations économiques et politiques entre les Etats. **Un pays qui est réputé jouir d'une instabilité de ses normes juridiques est mal considéré par les partenaires étrangers.**

Le regain d'actualité que connaît **le concept de sécurité juridique** répond à un **phénomène d'insécurité croissante de notre droit contemporain,** marqué par une **inflation anarchique des textes juridiques et leur mauvaise qualité rédactionnelle,** ainsi que **la multiplicité des autorités habilitées à l'élaboration des normes de droit** qui deviennent de plus en plus **inaccessibles aux citoyens.**

I/ Une prolifération inquiétante des normes juridiques.

« IL est parfois nécessaire de changer certaines lois, mais le cas est rare, et lorsqu'il arrive, il ne faut y toucher que d'une main tremblante ».
(Montesquieu, de l'esprit des lois.)

Des centaines de lois et de textes réglementaires constituent aujourd'hui notre stock de normes juridiques qui ne cesse d'évoluer et auquel viennent s'ajouter des centaines de traités et accords internationaux.

De nos jours il est courant de voir le juge appliquer dans un même litige des normes résultant à la fois du droit international, de la législation interne et de règlements émanant d'autorités administratives indépendantes.

Ce foisonnement du droit est sans nul doute dû à plusieurs facteurs dont certains échappent aux pouvoirs publics, à l'instar du développement considérable du droit international et des croyances exagérées des citoyens selon lesquelles les problèmes ne peuvent être résolus que par les lois, ce qui encourage leur production.

Cependant **les principales causes de cette surproduction normative demeurent l'abandon du législateur de ses fonctions de producteur de normes au profit du pouvoir exécutif.**

Ainsi pour subjuguer les peuples, les gouvernants n'hésitent pas à annoncer -faisant souvent recours aux Médias lourds – des projets de lois qui n'ont jamais été précédés d'une quelconque étude, **ce qui piége dans beaucoup de cas le législateur et donne naissance ainsi à des lois dont l'application dépend de textes réglementaires.**

Le même phénomène est constaté en matière d'exécution d'un programme gouvernemental, ou sous **l'habile prétexte de profiter du savoir faire de l'exécutif, des lois**

sont prises par ordonnances ce qui entraîne une dépossession de la compétence parlementaire. Ce recours à **la législation déléguée** doit être sérieusement encadrée par la loi qui doit en préciser la durée, le champ et l'objet, si l'on veut éviter que cette législation déléguée ne soit détournée de son véritable objectif, et **permettre ainsi à l'exécutif de codifier à non constant, fragilisant davantage la sécurité juridique.**

Une justice libre pour une législation saine

Face à cette prolifération inquiétante des normes juridiques, qui soulève des questions pertinentes relatives **à la rétroactivité des lois ainsi qu'aux droits acquis,** il devient de plus en plus difficile de cerner avec certitude les droits et les obligations qui s'attachent à chaque situation particulière.

Le citoyen est la première victime de cette complexification du droit, source d'obscurité, d'imprévisibilité et d'instabilité des situations juridiques.

Peut-on de nos jours imposer encore l'adage « Nul n'est censé ignorer la loi »? L'exception d'ignorance de la loi reconnue par certains Etats, ne doit-elle pas devenir la règle ?

Les normes nouvelles ne doivent pas, dans un Etat de droit, porter atteinte à des situations antérieures ou bouleverser des contrats passés.

Le principe de sécurité juridique exige que quel que soit l'objectif visé par la nouvelle norme, cette dernière doit prendre en considération les situations juridiques légales nées avant sa promulgation.

L'autorité investie du pouvoir réglementaire doit édicter pour des motifs de sécurité juridique **des mesures transitoires** qu'implique le passage à une réglementation nouvelle. **Dans un Etat de droit le changement de la réglementation ne doit pas être brutal, il doit être prévisible.**

C'est pour cette raison d'ailleurs que **le juge fait un équilibre entre l'activité de production normative qui est d'ordre d'intérêt général et la protection des droits et libertés de l'individu,** et permet ainsi au pouvoir exécutif sans habilitation express de préciser des modalités d'application, **comme retarder l'entrée en vigueur d'un texte si des motifs sérieux l'exigent.**

La sauvegarde du principe de la sécurité juridique implique donc l'existence d'une complémentarité d'activité entre le législatif et l'exécutif. Le principe de la séparation des pouvoirs ne peut porter atteinte aux droits et libertés.

Nous tenons à rappeler que même en matière **d'annulation d'une décision administrative, qui sous entend que l'acte annulé n'a jamais existé, le juge pend soin de protéger les droit acquis,** comme dans les cas des promotions des fonctionnaires publics.

Ainsi l'ordonnance N° 08-02 du 24 juillet 2008 en instituant une taxe sur l'acquisition des véhicules neufs importés par des concessionnaires (Art147 sexies), bien quelle vise la protection des intérêts financiers vitaux de l'Etat, **aurait du édicter des mesures transitoires afin de ne pas brusquer les relations contractuelles des concessionnaires avec leurs clients, et accorder en même temps plus de crédibilité à la politique financière de l'Etat.**

Les nouvelles lois ne doivent pas avoir un effet rétroactif car **on ne peut écarter facilement le principe de la survie de la loi ancienne (Droit civil) qui veut que les situations demeurent régies par la loi qui était en cours au moment où elles sont nées.**

Il est bon de souligner que le pouvoir réglementaire des ministres, source d'inflation des normes de droit, ne saurait s'exercer efficacement sans tenir compte du principe de sécurité juridique.

Ainsi la question de l'équivalence de certains diplômes de post- graduation délivrés par des pays étrangers ne saurait être réglée sans tenir compte des droits acquis .La récente décision prise par le Ministre de l'enseignement supérieur en Algérie et concernant cette même affaire d'équivalence, **si elle cherchait sans aucun doute à mettre de** •••

●●● **l'ordre dans ce domaine et asseoir l'autorité de l'Etat, aurait dû prendre en considération cet aspect très important dans l'Etat de droit c'est-à-dire celui des droits acquis.**
La rétroactivité dans pareils cas constitue une source d'instabilité et de perte de confiance en les institutions de l'Etat.
Cependant le droit ne peut être efficace s'il n'est pas lisible et intelligible.

II/ La mauvaise qualité rédactionnelle de la norme juridique.

« Vous les verrez bientôt, les cheveux hérissés et les yeux vers le ciel de fureurs élancés »
(Boileau, Satire, 4)

La formulation de la norme de droit est d'une importance capitale en matière de protection des droits et des libertés, car **le droit est destiné non seulement au citoyen dont on attend un comportement bien déterminé mais aussi au juge qui est appelé à contrôler son application.**

Une loi obscure, imprécise, élargit les attributions des gouvernants, égare le citoyen, handicape la défense, rend le juge perplexe et renforce son pouvoir en le contraignant à aller au delà de l'interprétation voulue devenant à son tour et malgré lui- un créateur de normes.
Le flou des dispositions législatives ou réglementaires c'est-à-dire leur **inintelligibilité** peut provenir d'un mot, d'une expression ou d'une prescription imprécise.
Les créateurs de normes doivent donc avant toute chose **maîtriser parfaitement la langue, leur vocabulaire doit être clair, précis de façon à permettre, au citoyen juriste moyen, de savoir sans équivoque ce qui est attendu de lui, et encadrer suffisamment le pouvoir discrétionnaire des gouvernants.**
Aussi et afin de garantir l'efficacité des normes, beaucoup de pays n'ont pas hésité à **former des rédacteurs de normes juridiques et faire la guerre au bavardage et à l'incontinence parlementaire source d'obscurcissement du droit, le but recherché est d'arriver à promouvoir un droit intelligible.**
Le problème se pose avec acuité pour les pays émergents importateurs de normes juridiques.
En effet dans la quasi-totalité des cas, u**ne fois le droit importé traduit dans la langue du pays concerné, il perd totalement son sens, ce qui donne souvent naissance à de longs et onéreux litiges** pour que les instances judiciaires suprêmes se prononcent et reconnaissent en fin de compte qu'il faut appliquer le texte d'origine.

Le lecteur trouvera un exemple parfait en la matière, **où la Cour suprême en Algérie renvoie les parties au texte rédigé en langue française!** (Voir la revue judiciaire en langue Arabe N° 01 année 1989.p.335).
Les juristes Algériens se souviendront, aussi sans doute longtemps de l'article 169 Bis du code de procédures civiles, lequel traduit en langue nationale a accordé un autre droit au requérant (heureusement)!
Est-il nécessaire ici de souligner qu'en **matière pénale l'incrimination ne peut s'accommoder de formules ambiguës ou évasives,** mais doit naître d'une formulation qui **obéit à une rigueur extrême.**
Ainsi l'expression **CIRCONSTANCE** est imprécise et entraîne une interprétation souvent générale.
Si on veut sauvegarder l'efficacité du droit, la norme ne doit pas seulement être intelligible, mais **elle doit être aussi transmise à son destinataire pour qu'elle lui soit opposable.**

III/ l'accessibilité de la règle de droit.

« Où l'on voit, tous les jours, l'innocence aux abois errer dans les détours d'un dédale de lois... »
(Boileau, Satire, 1).

L'accessibilité de la norme juridique pose mon seulement la question **de la publication du droit mais aussi et surtout celle des moyens mis en œuvre par l'Etat afin d'assurer au citoyen un accès simple à la production normative.**

L'accessibilité de la norme de droit est donc une question fondamentale en matière d'obligation juridique, car **elle permet au droit d'acquérir sa force exécutoire.**
Portalis ne disait il pas que **« les lois ne peuvent être obligées sans être connues. »** car il est essentiel que le citoyen puisse connaître les lois sous lesquelles il vit et auxquelles il doit obéir.

Afin de répondre à l'Exigence démocratique qui implique **une transparence des activités de l'Etat,** l'accès aisé à l'information juridique devient indispensable, ainsi **l'Etat n'est pas seulement obligé de publier les règles de droit, mais il est tenu aussi d'en assurer une large diffusion sans aucune discrimination.**

L'égalité devant la loi perdrait toutes ses valeurs si les citoyens ne disposent pas de moyens simples d'accéder aux normes qui leur sont opposables.

L'accessibilité soulève donc un problème épineux, celui **« des mécanismes de la fourniture des données juridiques »**, c'est-à-dire **le mode de diffusion du droit.**

Dans ce contexte, il est bon de rappeler que l'accès à la norme de droit peut être conçu de deux manières différentes, soit en termes de FLUX, soit en termes de STOCK.

En termes de FLUX, c'est la diffusion de l'information juridique au fur et à mesure qu'elle est édictée sans aucune valeur ajoutée, par le biais des journaux officiels traditionnels ou l'outil informatique.

En termes de STOCK, c'est assurer un accès d'une manière continue et actualisée à l'ensemble du droit en vigueur et son inscription dans une logique juridique donnée.

En Algérie on constate malheureusement – et il faut le dire - une anarchie dans la diffusion du droit.

En effet à coté des efforts louables fournis par le secrétariat général du gouvernement qui appréhende l'accès à la norme de droit en termes de FLUX et de STOCK et sa diffusion par le biais du journal officiel ainsi que l'outil informatique, **nous assistons à des publications étranges de données brutes, la plupart du temps sans valeur ajoutée et qui de surcroît portent l'identité de leurs auteurs.**

Le législateur aux abonnés absents

Truffées d'erreurs et de fautes, la majorité de ces publications présente une menace certaine sur la sécurité juridique du pays et devrait interpeller l'Etat sur la nécessité d'interdire de telles pratiques commerciales illicites, en mesure d'engager non seulement sa responsabilité mais aussi celle des éditeurs et Pseudo- Auteurs.

L'Etat doit réfléchir à la nécessité et l'utilité d'ériger un véritable service public chargé de la diffusion des données de droit brutes et avec valeur ajoutée (Jurisprudence, textes antérieurs, commentaires et etc.…).

Le double support de publication (sur papier et sous forme électronique) devrait être maintenu, car il assure aux citoyens un égal accès au droit, l'outil informatique demeure très coûteux par rapport au support papier diffusé par la poste.

On devrait aussi faire bénéficier nos étudiants en droit et sciences politiques d'abonnements symboliques au journal officiel ce qui permettrait la diffusion de normes exactes auprès de nos chercheurs.

Il n'y a pas si longtemps **le citoyen Algérien pouvait acquérir auprès des librairies, et à un prix modeste, le journal officiel de la république ainsi que celui du parlement !**

La sécurité juridique, un problème d'ordre national.

« Et tandis que ton bras, des peuples redouté, va, la foudre à la main, rétablir l'équité. » (Boileau, Discours au roi).

La sécurité juridique est **un problème d'ordre national** qui devrait être **pris en considération par les hautes autorités politiques,** et il est inquiétant de constater que cette question vitale pour l'Etat de droit ne fasse pas l'objet d'attention particulière des instances politiques du pays.

Bien que la question de l'insécurité juridique **fasse une entrée remarquée dans l'univers juridique, nos facultés de droit semblent l'ignorer complètement** et on croit même comprendre **que le centre de recherche juridique et judiciaire –récemment crée-** ne l'a pas inscrit dans son programme d'activité, alors que **la sécurité juridique est indissociable du mouvement de réforme de l'Etat.**

Devrions nous signaler qu'aux Etats unis d'Amérique, Canada, Angleterre, France et Italie **ce sont les premiers responsables de ces pays qui s'occupent de cette question d'importance vitale pour la démocratie.** ■

** - MAGISTER en Administration du développement.*
- Doctorant en sciences juridiques.
- Cadre d'entreprise

عائلات المفقودين...

لكي نمنح لهم حق البكاء على ذويهم

زوجة بحوص السيد فاطمة فتقول بأن كل أموال الدنيا لن تعوضها عن زوجها الذي اعتقلت معه لمدة ثلاثة أيام في مقر الدرك الوطني، وكانت تسمع صراخه يخترق جدران الغرفة التي وضعوه فيها وهو يتألم من شدة التعذيب الذي تعرض له، وحينما سألت أحد الدركيين لمن هذا الصراخ؟ أجابها ضاحكا "إنه مجرد كلب ينبح"

بقلم حسن بوراس
صحفي و عضو الرابطة

دموع مكبوتة وعزاء مؤجل إلى إشعار آخر وترقب بين الأمل واليأس، حقيقة ضائعة في أقبية ودهاليز المخابرات ومعتقلات الصحراء وزنازين السجون وفي مراكز الشرطة والدرك وفي المقابر الجماعية وفي كازمات ومغارات الجماعات المسلحة. عدالة مشلولة وقاصرة، قاضيها الأول يردد في كل مناسبة وكلما سئل عن مصيرهم، عبارة إنهم ليسوا في جيبي.و بطبيعة الحال هو محق في ذلك لأنه ليس من المعقول أن يتواجد ثمانية عشر ألف جزائري وجزائرية اختطفوا من بيوتهم ومن أماكن عملهم وحتى من الشوارع والمقاهي خلال سنوات الدم في جيب رئيس الجمهورية. هذا هو حال ملف المفقودين في الجزائر الذي سيبقى جرح يدمي خاصرة الأمة وتتوارث آلامه وأحقاده أجيالها على مر الزمن، إذا لم تتكشف بكل وضوح كل الملابسات المحيطة به وتحدد مسؤولية كل الأطراف المتورطة فيه، التي يجب أن تلعب العدالة المستقلة دورها في جبر الضرر الجسيم الذي أصيبت به ألاف العائلات الجزائرية التي ما تزال تواصل معركتها منذ 15 سنة من أجل إظهار الحقيقة وإحقاق العدالة.

عائلة المفقود أو بتعبير دقيق المختفي قسرا، الشاب رحماني بحوص من مدينة الأبيض سيدي الشيخ بولاية البيض المتكونة من الوالدين والأخوة والزوجة والابنة، هي أحد أمثلة هذا الإصرار المتواصل والنضال المستمر لهذه العائلات التي أنتزع عنوة منها أب أو أخ أو ابن وهي الآن تتقطع على مر كل هذه السنوات أكبادها، وتخترق قلوبها، متعلقة فقط بخيط رفيع من الأمل في عودة أحبتها رغم طول الانتظار. والد بحوص الشيخ عبد الرحمان ورغم عقوده الثمانية إلا أن ما حدث صبيحة العاشر من شهر ديسمبر عام 1994 لم و لن يبرح ذاكرته، لأن ذلك اليوم لم يكن عاديا في حياة هذا الشيخ الذي يتذكر ويقول: «كنت مع ابني بحوص في صبيحة ذلك اليوم، نشرب معا في الشاي قبل أن يخترق جلستنا طرق شديد على باب المنزل، و ما إن فتح أحد أبنائي الباب حتى اقتحمت قوات مشتركة من الشرطة والدرك غرف المنزل واعتقلوني مع ابني وزوجته. كان من بين أعوان الشرطة والدرك فلان وفلان و فلان بعضهم لا يزال يعمل في هذه المدينة وأصادفهم يوميا في الشارع والبعض الآخر تقاعدوا عن العمل وهناك من حولوا للعمل في مدن أخرى. بعد ساعات أخلي سبيلي لأن صفتي كمجاهد شفعت لي عند رئيس بلدية الأبيض سيدي الشيخ حينها الذي كان عضوا في اللجنة الأمنية رفقة الأمين البلدي للمجاهدين الذي كان هو الآخر من الميليشيات التي سلحتها السلطة. هذين الشخصين تدخلا أمام الجهات التي اعتقلتنا وتم إخلاء سبيلي بينما بقي ابني مع زوجته في مقر الشرطة بضعة ساعات ثم أخذوهما لمقر فرقة الدرك الوطني حيث زرته بعد مضي ثلاثة أيام على اعتقاله في هذا المقر، وقد كانت هذه هي المرة الوحيدة والأخيرة التي رأيته فيها بعد اعتقاله لأنهم لم يسمحوا لي بعدها بزيارته طيلة العشرين يوما التي قضاها محتجزا في مقر فرقة الدرك الوطني. في المقابل سمحوا لأخيه عبد الكريم بزيارته ثلاث أو أربع مرات، وبعد مضي هذه المدة سألت عنه فقالوا لي أنهم قد حولوه إلى مدينة البيض فرحت لأسأل عنه هناك وترددت على كل مقرات الشرطة و الدرك وحتى سجن هذه المدينة بحثت فيه لكن الإجابة الوحيدة التي تكررت في هذه الأمكنة هي «ابنك بحوص ليس عندنا». فأين هو أبني إذن، هل مات؟ أم لا يزال حيا في مكان ما؟ في الكثير من الأحيان يعتريني إحساس قوي أن ابني بحوص حي وسيدخل علي ذات يوم وأجلس معه حول صينية الشاي كما أعتدنا فعل ذلك كل صباح. أنا اليوم لا أريد سوى معرفة حقيقة مصير ابني، أما العدالة فعند ربكم تختصمون. وأما زوجة بحوص السيد فاطمة فتقول بأن كل أموال الدنيا لن تعوضها عن زوجها الذي اعتقلت معه لمدة ثلاثة أيام في مقر الدرك الوطني، وكانت تسمع صراخه يخترق جدران الغرفة التي وضعوه فيها وهو يتألم من شدة التعذيب الذي تعرض له، وحينما سألت أحد الدركيين لمن هذا الصراخ؟ أجابها ضاحكا «إنه مجرد كلب ينبح». بعد ثلاثة أيام من اعتقالها تم تقديمها أمام قاضي التحقيق الذي أمر بوضعها تحت الرقابة القضائية، لكنها لم تحاكم أبدا بأية تهمة و اختفت كل آثار الوثائق التي تشير إلى حادثتي اعتقالها أو تقديمها أمام قاضي التحقيق. وأما عن زوجها فتقول أنها شاهدته لآخر مرة يخرج من مقر الدرك الوطني محاصرا بعدد من الأعوان، كان يمشي حافي القدمين، يديه فوق رأسه . أركبوه في سيارتهم و انطلقوا به إلى وجهة لم نستطع معرفتها إلى يومنا هذا. سألنا لدى الدرك أين ذهبوا به، قالوا أنهم حولوه إلى مدينة البيض، لكننا لم نعثر له على أي أثر هناك.

المفقود رحماني بحوص

في سنة 2006 سلمتني فرقة الدرك الوطني محضرا كتب عليه معاينة إثبات وفاة في صفوف الجماعات الإرهابية يقولون فيه حرفيا مايلي:«تمت معاينة وفاته في صفوف الجماعات الإرهابية تبعا للبرقية رقم 94/081 المؤرخة في 10 ماي1994، فيما لدي حكم قضائي صادر عن محكمة الأبيض سيدي الشيخ يؤكد في منطوقه بأن زوجي قد فقد في ديسمبر 1994، بمعنى أننا إذا استندنا إلى محضر الدرك الوطني، فإن زوجي قد مات يوم 10 ماي 1994، ثم عاد بعد سبعة أشهر للحياة من جديد ليعتقلوه من منزله يوم 10 ديسمبر 1994، إنه عبث غبي وتناقض مفضوح بين هيئة نظامية وسلطة قضائية يؤكد أن هناك حقيقة تحاول هذه الجهات دفنها وطمسها.الحقيقة أنهم قد انتزعوا زوجها منها ولم يتركوا لها سوى طفلة رضيعة عالقة في صدرها، هي عتيقة التي تبلغ اليوم من العمر 17 سنة، لا تتذكر عن والدها بحوص أي شيء،و لا تعرفه سوى من خلال ما تحكيه لها عنه أمها أو جدها أو من خلال بعض الصور التي تركها هذا الشاب الذي كان يعمل سائقا في البلدية وغيب وعمره لم يتجاوز الثامنة والعشرون سنة. مصيره مع الآلاف يبقى مجهولا إلى حين أن تفتح العدالة المستقلة المحلية أو الدولية أبواب الدهاليز، وتنبش المقابر الجماعية التي من المؤكد وجودها في منطقة الأبيض سيد الشيخ. ■

Carré de Baudouin

MAIRIE DE PARIS

MAIRIE du 20

VU' l'agence

LE PAVILLON CARRÉ DE BAUDOUIN EXPOSE

du 18 septembre au 14 novembre 2009

Jours intranquilles

Chroniques algériennes d'un retour

Par Bruno Boudjelal

En mai 1993, je suis allé en Algérie pour la première fois pour y effectuer un reportage photographique sur Alger.

Seulement, ce premier voyage en Algérie résonnait en moi d'une façon toute particulière.

C'était la première fois que je foulais la terre où était né mon père et dont je ne savais rien jusque-là.

En effet, mon père est algérien et ma mère est française, mais mon origine algérienne m'a toujours été cachée et jusqu'il y a seize ans, je n'avais jamais rencontré ma famille paternelle dont je ne savais rien. Je ne connaissais que le lieu de naissance de mon père, rapidement lu sur le livret de famille, mais cela sufft pour les retrouver, un jour de mai 1993, dans un petit village de la région de Sétif, où une rangée de femmes en pleurs m'accueillit par une volée de youyous !

Cette première prise de contact - malgré l'émotion des retrouvailles - se fit cependant dans des conditions diffciles liées à l'actualité de ce pays : prêches de Madani de Belhadj à la mosquée dite des Afghans à Belcourt, attentats et assassinats perpétrés sur tout ressortissant étranger, climat de suspicion et d'insécurité, « ninjas » sillonnant les rues d'Alger...

C'est donc tout naturellement qu'à la quête d'identité s'est ajouté le regard documentaire posé sur l'Algérie que je découvrais alors et commençais à photographier.

Lors du deuxième voyage, je réussis à convaincre mon père de retourner voir sa famille qu'il avait quittée quarante-cinq ans auparavant sans jamais plus leur donner signe de vie.

Ces retrouvailles furent pour moi l'occasion de faire connaissance avec une réalité qui était moins manichéenne que celle présentée par les médias.

Je décidai alors de retourner régulièrement en Algérie malgré le fait que ce soit de nos jours l'un des pays les plus diffciles à approcher.

En effet, il était évident pour moi que je devais travailler sur le pays où est né mon père, où vit ma famille paternelle qui m'a si chaleureusement accueilli et ouvert son coeur.

Ainsi, au fil du temps et de mes différents voyages, un récit s'est progressivement construit mêlant narration et documentation ; un récit en images qui tente d'approcher une réalité fort complexe. Mais plus cette réalité est complexe, plus la diffraction des points de vue est intéressante.

Ainsi l'autobiographique se mêle à l'écriture d'un journal photographique, sorte de carnet de bord où s'impriment mes impressions, sensations, pensées du moment ; et à une documentation sur la condition de vie des Algériens (la condition des femmes, la situation des jeunes, les réalités urbaines et rurales...) que je rencontre là-bas tout au long de mes journées, de mes errances quotidiennes en quête de vérité.

Ce travail s'élabore pas à pas, chaque voyage est une pierre participant à l'élaboration de l'édifce final pourtant forcément fragmentaire.

CONTACTPRESSE AGENCE VU' : Caroline Collard au 01 53 01 05 13 | collard@abvent.fr ou Bernadette Sabathier au 01 53 01 05 11 | sabathier@abvent.fr

CONTACTPRESSE MAIRIE DU XXe : Nolwenn Macouin au 01 43 15 20 85 | nolwenn.macouin@paris.fr

AUTOGRAPH CIRCAD

ALL
HUMAN
BEINGS
ARE BORN FREE AND
EQUAL IN DIGNITY
AND RIGHTS
THEY ARE ENDOWED WITH
REASON AND CONSCIENCE
AND SHOULD ACT
TOWARDS ONE ANOTHER
IN A SPIRIT
OF BROTHERHOOD